الأمم المتحدة

A/78/PV.70

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثامنة والسبعون

الجلسة العامة **70**

الثلاثاء، 23 نيسان/أبريل 2024، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس: السيد فرانسيس . . . . . (ترينيداد وتوباغو)

افتُتحت الجلسة الساعة 10/00.

البند 63 من جدول الأعمال (*تابع*)

استخدام حق النقض

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): إذ نبدأ هذه المناقشة الهامة بشأن استخدام حق النقض، أود أن أبدأ بالتذكِرة الدائمة بأن الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة – بما في ذلك الجمعية العامة ومجلس الأمن – وإن كانت لها ولايات منفصلة بموجب ميثاق الأمم المتحدة، إلا أنها تشكل مجتمعة كيانا موحدا. وبالتالي، يُتوقع من هذه الهيئات أن تعمل في تناغم تام وأن تكرس جهودها لهدف واحد شامل، وهو إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب.

في هذا الصدد، ولئن كانت المسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين تقع على عاتق مجلس الأمن، فإن للجمعية العامة أيضا دورا متبقيا هاما بموجب ميثاق الأمم المتحدة، وما زال هذا الدور يكتسي أهمية أكبر في ظل الجمود الخطير الذي يعاني منه مجلس الأمن فيما يتعلق بالاضطلاع بمسؤولياته على نحو فعال. لذلك، فإن ما يسمى بمبادرة حق النقض، كما اعتمدتها الجمعية العامة في قرارها 262/76، تشكل تقدما كبيرا نحو إشراك جميع الأعضاء في معالجة تلك المسائل. وهي لا تنهض بالشفافية والمساءلة فحسب، بل تعزز التعاون بين مجلس الأمن والجمعية العامة في مهمتهما المشتركة لتعزيز السلام والأمن العالميين.

وأغتنم هذه الفرصة لأشكر المجموعة الأقاليمية التي تضم 39 دولة عضوا طلبت عقد هذه المناقشة العامة التي تشكل منصة أشجع على استمرارها في دورات مقبلة. فلنستمر في الاستفادة من هذه المبادرة ونقاشها السنوي كآلية قيّمة للمساءلة وكجزء من الاستعراض المستمر للتقدم المحرز نحو وضع حلول فعالة بما فيه الكفاية لمواجهة تحديات السلام والأمن التي ما فتئت تتفاقم.

ومما يؤسف له أنه منذ المناقشة السنوية في العام الماضي (انظر A/77/PV.68 وما يليها) استخدم حق النقض في مجلس الأمن ضد ما مجموعه ثمانية قرارات وتعديل واحد. وفي هذا الوقت المحفوف بالمخاطر، الذي يشهد توترات جيوسياسية متصاعدة، وفي ظل الأزمات المستمرة والناشئة التي تتطلب منا اتخاذ إجراءات عاجلة وحاسمة، سيكون انتقاصا من واجبنا كجمعية عامة إذا وقفنا مكتوفي الأيدي وسمحنا للاستخدام غير المقيد لحق النقض بأن يشل

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

لا المجلس نفسه فحسب، بل أيضا قدرة الأمم المتحدة على الاستجابة بكفاءة لمسائل السلام والأمن.

فلنعتبر أن المجلس لا يزال عاجزا عن معالجة الحالات الحرجة التي تمسّ السلم والأمن في قطاع غزة وأوكرانيا والجمهورية العربية السورية وجمهورية مالي، وكذلك فيما يتعلق بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ومن الواضح وجود تناقض جلي بين الحاجة الملحة لاتخاذ إجراءات حاسمة والتقاعس السائد الذي يقوض عمل الأمم المتحدة ومصداقيتها كمنظمة. وإذا لم نفعل شيئا، ستتزايد التساؤلات حول استمرار أهمية الأمم المتحدة وستتراجع ثقة الرأي العام في المؤسسة بشكل متزايد، مع اعتبار كل فيتو بمثابة فشلنا الجماعي في العمل.

ومع أن الحالة غير مقبولة، لعل حالة الشلل التي يعاني منها مجلس الأمن هي تحديدا السبب الذي يدعونا إلى تكثيف الزخم لإصلاح المجلس وتنشيط قدرته على الاضطلاع بمسؤولياته. لذلك، أحث بقوة الدول الأعضاء، ولا سيما تلك الأعضاء في المجلس أيضا، على اغتنام هذه المناقشة فرصةً لرأب الانقسامات فيما بينها والسعي إلى إيجاد حلول مؤثرة من خلال زيادة إشراك الجمعية العامة. علاوة على ذلك، وإذ نقوم بتقييم واسع النطاق لمبادرة حق النقض في عامها الثالث، فإنني أشجع الأعضاء أيضًا على التعامل مع نقاش اليوم بمنظور شامل يفضي إلى إيجاد حلول تحويلية وإصلاحية المنحى. فلنفكر بصراحة في ما يمكن وما يجب أن تفعله الدول الأعضاء بشكل مختلف. وأدعوهم إلى المشاركة بذهنٍ منفتحٍ والتزام بإحداث تغيير هادف.

في الختام، ما زلت واثقا من أنه يوجد بين جميع الدول الأعضاء الـ 193 ما يكفي من الحكمة الجماعية والإمكانات الخلاقة اللازمة لتحقيق أهدافنا المشتركة بشأن السلام والأمن. فلنستخدم النطاق الواسع لولاية الجمعية العامة، عبر جميع الأركان وكل ما بينها، لتعميق التعاون الوثيق بين جميع الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن.

ولتعزيز روح التعاون تلك، وكما دأب المجلس على إرسال تقارير خاصة إلى رئيس الجمعية العامة، سأواصل ممارسة إحالة موجز لمداولات اليوم إلى رئيس مجلس الأمن وإلى جميع الدول الأعضاء لمواصلة النظر فيها. وبناء على ما تم إنجازه حتى الآن منذ اتخاذ القرار 262/76، أحث على إجراء مناقشة مثمرة وتوليد أفكار مبتكرة لإدخال مزيد من التحسينات على مبادرة حق النقض.

السيد فينافيسر (ليختنشتاين) (*تكلم بالإنكليزية*): إنني أتكلم نيابة عن مجموعة الدول التالية أسماؤها الملتزمة بتنفيذ القرار 262/76 المعروف بمبادرة حق النقض: أستراليا وإستونيا وإكوادور وألبانيا وألمانيا وأندورا وأوكرانيا وأيرلندا وآيسلندا والبرتغال وبلجيكا وبلغاريا والبوسنة والهرسك وبولندا وتركيا وتشيكيا وتيمور – ليشتي وجامايكا وجمهورية كوريا وجمهورية مولدوفا وجورجيا وجيبوتي والدانمرك ورومانيا وسان مارينو وسلوفينيا وسنغافورة والسويد وسويسرا وغواتيمالا وفنلندا وقطر وكرواتيا وكندا وكوستاريكا والكويت وكينيا ولاتفيا ولكسمبرغ وليبريا وليبيا وليتوانيا ومالطة وموناكو وميانمار والنرويج والنمسا ونيوزيلندا وهنغاريا وهولندا وبلدي ليختنشتاين.

في البداية نشكركم، سيدي الرئيس، على عقد المناقشة السنوية الثانية بشأن استخدام حق النقض منذ اتخاذ القرار بالتوافق في 26 نيسان/أبريل 2022. ويسرنا أن المناقشات في إطار هذا البند من جدول الأعمال، التي تعقد قبيل الذكرى السنوية لاعتماد مبادرة حق النقض، ستجرى من الآن فصاعدا على أساس سنوي. وتتيح لنا هذه المناقشات الفرصة لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ مبادرتنا وأثرها، فضلا عن رسم الطريق الذي لا يزال يتعين علينا أن نسلكه.

ونشكر الأمين العام على دعمه العلني لمبادرة حق النقض ونقدّر دعمكم القوي لها، سيدي، باعتبارها من أهم الأدوات لتمكين الجمعية العامة بوصفها الهيئة المركزية لصنع القرار في الأمم المتحدة. وبدأت مبادرة حق النقض على مدار العامين الماضيين في إعادة تشكيل العلاقة بين مجلس الأمن والجمعية العامة ونهجنا الجماعي تجاه مسائل السلام والأمن بشكل أساسي. وقد عززت المبادرة مساءلةَ المجلس أمام الأعضاء، لا سيما عندما يعرقل حق النقض عمله، وأصبحت أداة لإشراك الجمعية العامة كهيئة مناسبة ومستعدة للاضطلاع بدورها

المحدد في الفصل الرابع من الميثاق لصون السلام والأمن. ونرحب أيضا بالتزامكم، سيدي الرئيس، بالعمل مع الأعضاء لإصدار دليل عن دور الجمعية العامة في مجال السلام والأمن أثناء فترة ولايتكم.

وقد أدى تنفيذ مبادرة حق النقض على مدار العامين الماضيين إلى تغيير كبير ونتائج ملموسة جدا. ومنذ اتخاذ القرار 262/76، أصدر مجلس الأمن تقريرا خاصا في كل مرة استُخدم فيها حق النقض، وذلك تمشياً مع المادتين 15 و 24 من الميثاق، وهو أمر لم يحدث منذ السبعينيات. وجاءت كل دولة استخدمت حق النقض إلى الجمعية العامة لتبرير تصرفاتها أمام الأعضاء. لقد تطرقت نسبة كبيرة من الأعضاء لحق النقض في كل مرة استُخدم فيها في المسائل المتعلقة بالحالة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ومالي والشرق الأوسط وأوكرانيا، مما يدل على اهتمامنا جميعا بدعم إطار السلام والأمن الذي ينص عليه الميثاق. وقد اغتنمت الدول الفرصة للرد على تفسيرات أولئك الذين استخدموا حق النقض. ولم يعد حق النقض هو نهاية المطاف. وإذ نمضي قدمًا، يجب علينا أيضًا أن نضمن ألا يكون حق النقض نهاية عمل الأمم المتحدة.

وندرك في الوقت نفسه أن العلاقات بين الأعضاء الدائمين تزداد تدهورا، مما ينعكس في تراجع الوحدة والاتفاق، ونحيي بوجه خاص أعضاء المجلس المنتخبين الذين ارتقوا إلى مستوى التحدي المتمثل في بناء الجسور حيثما انقسم الأعضاء الدائمون. وما زال حق النقض يُستخدم بطرق تنتهك أحكام الميثاق الأخرى، بدءًا من المادة 2 إلى المادة 27 نفسها. ونلاحظ على وجه الخصوص التجاهل المتكرر لمبدأ الامتناع الطوعي الوارد في الفقرة 3 من المادة 27 ونحث على إعادة الالتزام بالنص – نصا وروحا.

وفي سياق القلق المتزايد على عمل المجلس، يجب أن نتخذ المزيد من الخطوات في هذه الهيئة للحفاظ على مصداقية منظمتنا وشرعيتها. في هذا الصدد، دعونا نرسم خطة للتقدم.

أولاً، يجب أن نبذل المزيد من الجهود لتعزيز مساءلة مجلس الأمن أمام الأعضاء. ويجب أن نكون مستعدين لاستخدام الثقل السياسي الجماعي للأعضاء لتوضيح استيائنا من الحالات التي يُستخدم فيها حق النقض والتهديد به، وما يترتب على ذلك من جمود المجلس، بما في ذلك من خلال توصيات رسمية. إن مبادرتكم، سيدي الرئيس، لإصدار ملخصات لهذه المناقشات نقطة انطلاق مهمة في هذا الصدد.

ثانيا، يجب أن ننظر في كيفية تنفيذ التزاماتنا بمعارضة إساءة استخدام حق النقض في العمليات الجارية الأخرى. وينبغي أن تستمر القرارات المتعلقة بتنشيط الجمعية العامة في تسليط الضوء على الدور المتطور لهذه الهيئة في مجال السلام والأمن. وعلاوة على ذلك، فإن الفصل الخامس من ميثاق المستقبل فرصة لتصور عالم يكون فيه حق النقض خاضعًا لالتزاماتنا بالميثاق، عوضا عن عالم يُساء فيه استخدام حق النقض لتبرير انتهاكات الميثاق. وكما هو الحال دائمًا، نواصل تشجيع جميع الدول على التوقيع على مدونة قواعد السلوك التي وضعتها مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية والمبادرة الفرنسية المكسيكية بشأن تقييد استخدام حق النقض، والتي تبرهن على نية الأعضاء في الحد من استخدام حق النقض.

أخيرا، يجب أن تكون الجمعية العامة على استعداد لسد الفجوة التي خلفها استخدام حق النقض باعتماد توصيات ونواتج تتماشى مع صلاحياتها بموجب الفصل الرابع من الميثاق. وفي حين أن هناك خطوات من الواضح أن الجمعية العامة نفسها لا تستطيع اتخاذها، مثل ممارسة صلاحيات الفصل السابع، يجب علينا، في كل مرة يُستخدَم فيها حق النقض أو يُهدَّد باستخدامه، أن نأخذ في الاعتبار مسؤولياتنا للتصرف قبل الاجتماع في إطار هذا البند من جدول الأعمال. وبذلك، نقر بأن المجلس يتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن وأن الإجراءات التي تتخذها الجمعية في هذا الصدد تتوافق مع هذا التوزيع للمسؤولية.

ويعد استخدام حق النقض إشارة واضحة إلى أن المجلس فشل في ممارسة مسؤوليته الأساسية. وجاءت مبادرة حق النقض كرد فعل على الشلل الذي أصاب المجلس بسبب التهديد باستخدام حق النقض

أو استخدامه الذي يعرض السلم والأمن الدوليين للخطر. ويقع على عاتق كل واحد منا واجب الإخلاص للميثاق للقيام بدوره في الاستجابة.

أخيرا، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن شكري شخصيا لهذا المجتمع على الدعم الهائل الذي تلقيته خلال الأسبوعين الماضيين. ولا تسعفني الكلمات في وصف ما يعنيه ذلك لي.

السيد تامسار (إستونيا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم نيابة عن دول بحر البلطيق الثلاث، وهي لاتفيا وليتوانيا وبلدي، إستونيا.

لقد مر عامان منذ اتخذت الجمعية العامة القرار 262/76 المعنون "تكليف دائم بعقد مناقشة للجمعية العامة عندما يتم استخدام حق النقض في مجلس الأمن". وقد أدى الغرض منه مرات عديدة خلال تلك الفترة. وقد ارتفع استخدام حق النقض إلى مستويات غير مسبوقة في تاريخ الأمم المتحدة.

على مدار العام الماضي، كانت هناك تسع مرات اضطرت فيها الجمعية العامة إلى التدخل بعد أن أعاق بعض الأعضاء الذين مارسوا حق النقض قرارات مجلس الأمن. أي بزيادة ثلاث مرات عن العام السابق. وهذا الاتجاه المقلق لا يقوض مصداقية الأمم المتحدة فحسب، بل يديم أيضا الظلم وعدم الاستقرار في جميع أنحاء العالم.

لقد أشركتنا اجتماعات الجمعية العامة المعقودة بموجب القرار في مناقشات متعددة الأوجه. وبينت أن مبادرة حق النقض أداة قيّمة لتعزيز التعاون بين الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة وإضفاء المزيد من الشفافية والمساءلة على عمل مجلس الأمن. ومكّنت مبادرة حق النقض الجمعية العامة من مناقشة أكثر القضايا الملتهبة في عالم اليوم بصراحة، وبالتالي الاستفادة القصوى من سلطتها، كما ينبغي لها أن تكون.

إن الحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن يعني تحمل مسؤولية كبيرة في السعي المستمر نحو تحقيق أهداف وقيم ميثاق الأمم المتحدة. ولكن حق النقض لم يُستخدم دائمًا وفقًا للغرض المقصود منه. وإساءة استخدام حق النقض تعيق مجلس الأمن عن الوفاء بمسؤوليته الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين. وعلى مدار العام الماضي، أدى استخدام حق النقض إلى عرقلة اتخاذ إجراءات بشأن الأوضاع في غزة وسورية ومالي، وكذلك بشأن معالجة مسألة انتشار الأسلحة النووية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

لقد شهدنا في السنوات الماضية كيف أن حق النقض لا يعرقل العمل الفعال فحسب، بل يخدم أيضا مصالح عضو دائم تصرف ضد جوهر ميثاق الأمم المتحدة وشن حربا ضد جاره ذي السيادة. ولم يصدر عن المجلس أي رد فعل على الحرب الوحشية غير المبررة التي تشنها روسيا على أوكرانيا. وقد شجع ذلك روسيا أكثر، وهي العضو الدائم الذي يستخدم حق النقض في أغلب الأحيان. وعلاوة على ذلك، فإنها تستخدم حق النقض المكفول لها بكل سرور لإدامة الأعمال غير القانونية التي تقوم بها الدول العميلة لها جيوسياسيا. وهذا لا يقوض ميثاق الأمم المتحدة فحسب، بل يقوض النظام الدولي المتعدد الأطراف القائم على القواعد برمته. وبالتالي، ومع التزايد السريع في استخدام – أو بالأحرى إساءة استخدام – حق النقض، أصبح إصلاح مجلس الأمن أكثر أهمية أكثر من أي وقت مضى.

وتشدد دول بحر البلطيق على أن استخدام حق النقض يخضع لقيود بموجب الفقرة 3 من المادة 27 من ميثاق الأمم المتحدة التي تلزم من كان طرفا في النزاع بالامتناع عن التصويت. ونعتقد أيضا أنه ينبغي لأعضاء مجلس الأمن الدائمين أن يمتنعوا عن استخدام حق النقض في حالات الفظائع الجماعية، بما في ذلك جريمة العدوان. وتود دول بحر البلطيق أن تؤكد مجددا التزامها بميثاق الأمم المتحدة. فمبادئه هي حجر الأساس للسلام والأمن الدوليين. ونواصل دعمنا لتعزيز دور الجمعية العامة ونعرب عن استعدادنا لزيادة التعاون لضمان المزيد من المساءلة والشرعية والشفافية في استخدام حق النقض.

السيدة لورسن (الدانمرك) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم بلدان الشمال الأوروبي، وهي آيسلندا والسويد وفنلندا والنرويج وبلدي، الدانمرك.

نحتفل اليوم بالذكرى السنوية الثانية لاتخاذ القرار 262/76 بشأن مبادرة حق النقض. وكان اتخاذه خطوة هامة نحو تعزيز المساءلة

والشفافية في مجلس الأمن. وتثني بلدان الشمال الأوروبي على ليختنشتاين لعملها الهام المتواصل بشأن هذا القرار التاريخي.

بعد مرور عامين، لا تزال أهمية المبادرة واضحة بشكل لافت للنظر، للأسف. ففي الأشهر الأولى من عام 2024، شهدنا بالفعل خمس حالات لممارسة حق النقض. والاستخدام المتكرر لحق النقض وإساءة استخدامه يمنعان المجلس من الوفاء بفعالية بولايته الحيوية المتمثلة في صون السلام والأمن الدوليين. ومع ازدياد وتيرة استخدام حق النقض، يزداد عدد المرات التي نجتمع فيها هنا في الجمعية العامة لمناقشة دواعي ذلك الاستخدام وتحديد توقعاتنا من المجلس في تحمل مسؤوليته.

ويمكن للجمعية أن تفعل ما هو أكثر من مجرد الإعراب عن أسفها لفشل المجلس في الوفاء بمسؤولياته عن السلام والأمن الدوليين. ويخول الميثاق الجمعية العامة النظر في أي مسألة تندرج في نطاق الميثاق وتقديم توصيات بشأنها، بما في ذلك تقديم توصيات بشأن المسائل المتعلقة بالسلام والأمن الدوليين. بالإضافة إلى تلك الصلاحيات المستندة إلى الميثاق، مُنحت الجمعية العامة أيضًا السلطة بموجب القرار 377 (د-5) المعنون "الاتحاد من أجل السلام". وترى بلدان الشمال الأوروبي أن الجمعية العامة يمكنها التصرف بشكل أكثر حزما عندما يعجز مجلس الأمن عن القيام بذلك، وندعو جميع الدول الأعضاء المهتمة إلى النظر في اتخاذ إجراءات جماعية لتحقيق هذه الغاية.

لنكن واضحين – إن مجلس الأمن يقوم بعمله نيابة عن جميع أعضاء الأمم المتحدة، على النحو المنصوص عليه في المادة 24 من ميثاق الأمم المتحدة. فقراراته تؤثر علينا جميعا وهو مسؤول أمامنا جميعا. وقد عزز القرار 262/76، في عامه الثاني، إعادة تقويم العلاقة بين مجلس الأمن والجمعية العامة بما يكفل علاقة أكثر شفافية وخضوعا للمساءلة. وكانت بلدان الشمال الأوروبي مؤيدة لمبادرة حق النقض منذ البداية، وما زلنا نرى قيمتها كأداة بارزة للمساءلة بين المجلس والعضوية الأوسع للأمم المتحدة.

ونود أيضا أن نشيد بالدور الهام الذي يؤديه الأعضاء العشرة المنتخبون في مجلس الأمن. وفي ظل الظروف الصعبة والانقسامات المتزايدة في المجلس، أثبت الأعضاء العشرة المنتخبون قدرتهم على دفع المجلس قدما لتحقيق نتائج ملموسة. ويشكل قرار وقف إطلاق النار المشترك للأعضاء العشرة المنتخبين بشأن غزة مثالا واضحا من بين أمثلة عديدة.

وبالنظر إلى الديناميات التي يشهدها مجلس الأمن اليوم، بما في ذلك الانتهاك السافر للميثاق من قبل عضو دائم في المجلس، فإن هذه المناقشة تأتي في أوانها، كما أن هناك حاجة ماسة إلى إبداء عزمنا. وإساءة استخدام حق النقض تمنع مجلس الأمن من الوفاء بمسؤوليته الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأؤكد مجددا دعم بلدان الشمال الأوروبي الكامل للإصلاح الشامل لمجلس الأمن. ولا يزال هناك الكثير من العمل في انتظارنا بشأن إصلاح مجلس الأمن لجعله أكثر تمثيلاً وكفاءة وشفافية ومساءلة. ومعالجة مسألة حق النقض أمر أساسي في هذا الصدد.

كما تحث بلدان الشمال الأوروبي مرة أخرى الدول الأعضاء، بما في ذلك الأعضاء الدائمين في المجلس، التي لم توقع بعد على مدونة قواعد السلوك لمجموعة المساءلة والاتساق والشفافية والإعلان السياسي بشأن تعليق حق النقض في حالات الفظائع الجماعية، الذي أطلقته فرنسا والمكسيك، على أن تفعل ذلك. ونشجع جميع الوفود على تبادل الآراء والعمل على اتخاذ المزيد من المبادرات للحد من نطاق حق النقض واستخدامه، بما في ذلك ضمان التطبيق الكامل للفقرة 3 من المادة 27 التي تقضي بالامتناع الإلزامي لمن كان طرفا في النزاع عن التصويت.

ختاما، أود أن أؤكد مجددا أن بلدان الشمال الأوروبي على استعداد لمواصلة مشاركتنا وإسهامنا في تعزيز الشفافية والتمثيل والكفاءة والمساءلة في مجلس الأمن. ولا تزال إساءة استخدام حق النقض تهدد شرعية مجلس الأمن وتقوض الثقة في قدرة الأمم المتحدة على صون السلام والأمن الدوليين. إن وجود مجلس أمن فعال أمر أساسي للوفاء بوعد تعددية الأطراف في توفير حلول للتحديات العالمية من خلال مؤسسات فعالة تمثيلية وشرعية.

السيد فيريرا سيلفا أراندا (البرتغال) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد البرتغال البيان الذي أدلى به ممثل ليختنشتاين، بالنيابة عن مجموعة من البلدان المؤيدة لمبادرة حق النقض.

إننا نشيد بعقد هذه المناقشة الهامة اليوم، بمناسبة مرور عامين على اتخاذ القرار المحوري 262/76، الذي شاركت البرتغال باعتزاز في تقديمه. وقد أكد توافق الآراء الذي تُوُصِّل إليه في تلك المبادرة على ضرورة زيادة المساءلة في استخدام حق النقض داخل مجلس الأمن، وتعزيز مسؤوليته تجاه الجمعية العامة والمجتمع الدولي. وتتجلى النتيجة في العدد المتزايد من جلسات الجمعية العامة التي دعي إليها بعد استخدام حق النقض في مجلس الأمن – 9 جلسات خلال الاثني عشر شهراً الماضية فقط – ما يؤكد أهمية المبادرة.

وبعد مرور عامين، من الضروري استكشاف سبل تعزيز إطار عمل القرار. وكما أكد ممثل ليختنشتاين، فإن حق النقض لا ينبغي أن يوقف عمل الأمم المتحدة. وينبغي أن ننظر في مقترحات، مثل تلك التي قدمها المجلس الاستشاري الرفيع المستوى المعني بتعددية الأطراف الفعالة، والتي تقترح إحالة المسائل التي يعجز مجلس الأمن عن اتخاذ إجراء بشأنها مباشرة إلى الجمعية العامة لاتخاذ إجراء بشأنها.

وعلاوة على ذلك، ندعو إلى إصدار تقرير سنوي أكثر تحليلاً من مجلس الأمن، بما في ذلك فصل مخصص لحق النقض، لتعزيز المناقشات الموضوعية في الجمعية العامة. وتؤيد البرتغال أيضاً وضع كتيب يشرح بالتفصيل دور الجمعية العامة في مجال السلام والأمن، يمول من التبرعات. وقد أسهمنا بالفعل ونحث غيرنا على الحذو حذونا.

ولئن كان أي تغيير في ميثاق الأمم المتحدة يتطلب موافقة جميع أعضاء مجلس الأمن الدائمين بالإجماع – بمعنى أن حق النقض سيبقى إلى أن يتفق الجميع على التخلي عنه – فإننا نحث على تقييد استخدامه وممارسته بشكل معقول وفي إطار الالتزام الصارم بالميثاق.

وتؤيد البرتغال الإعلان السياسي الفرنسي – المكسيكي ومدونة قواعد السلوك التي وضعتها مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية فيما يتعلق باستخدام حق النقض وتحث جميع الدول الأعضاء، ولا سيما الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، على دعم تلك المبادرات. ونشدد كذلك على ضرورة احترام مبدأ الامتناع الطوعي عن التصويت، على النحو المبين في الفقرة 3 من المادة 27 من ميثاق الأمم المتحدة، وندعو إلى إعادة الالتزام بتلك القيم.

وأخيرا، ندعو جميع الدول الأعضاء إلى المشاركة في حلقة العمل المقبلة التي ستعقد في 13 أيار/مايو التي تشارك في تنظيمها البرتغال وإكوادور ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، والتي تركز على التفاعل بين الجمعية العامة ومجلس الأمن.

السيد محمد (ماليزيا) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية يشكركم وفد بلدي، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة الهامة. وننوه إلى أن هذه هي المرة الثانية التي تجري فيها مناقشة هذا البند من جدول الأعمال بعد اتخاذ القرار 262/76. وتقدر ماليزيا إتاحة هذه الفرصة للدول الأعضاء لتقييم التقدم المحرز وتقييم تنفيذ القرار.

فاستناداً إلى سجل الأمم المتحدة، استخدم حق النقض 293 مرة منذ عام 1946. وقد لوحظ على مر السنين أن بعض الأعضاء الدائمين أكثر ميلاً من غيرهم لممارسة حق النقض. ويمكن القول أن ممارسة حق النقض لا تحظى بشعبية في أغلب الأحيان وتضر بمصداقية العضو الدائم الذي يقوم بذلك. لقد أدى استخدام حق النقض مراراً وتكراراً إلى إصابة مجلس الأمن بالشلل، جاعلا إياه غير فعال تمامًا وغير قادر على تنفيذ ولايته المتمثلة في الحفاظ على السلم والأمن العالميين. وأدى ذلك إلى خيبة أمل واسعة النطاق وإلى تآكل الثقة في العملية المتعددة الأطراف التي تقودها الأمم المتحدة بشكل عام، ولا سيما في مجال السلام والأمن.

وتدرك ماليزيا أن القرار 262/76، بشأن مبادرة حق النقض، محوري في تعزيز جهودنا في إطار الجمعية العامة لتحسين شفافية امتياز حق النقض وخضوعه للمساءلة وشرعيته. ويسعى القرار 262/76، في جوهره، إلى إعادة التوازن بين ممارسة حق النقض وضرورة اتخاذ الأعضاء الدائمين قرارات تخضع للمساءلة. ونسعى جاهدين، بإدخال تدابير لتعزيز الرؤية في عملية حق النقض، للحد من إساءة الاستخدام المحتملة وضمان ممارسة حق النقض بحكمة.

ويثني وفد بلدي على تطلع القرار إلى تعزيز الشفافية والمساءلة بتحميل العضو الدائم المعني المسؤولية عن أعماله. إننا مقتنعون بأن القرار قد عزز مصداقية وأهمية الجمعية العامة بشكل عام في دورها في التصدي للتحديات العالمية الملحة، بما يتماشى مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة. فأمام كامل عضوية الجمعية العامة الآن الفرصة للتداول أيضاً بشأن المسائل السياسية والأمنية ذات الاهتمام المشترك والتدقيق في مدى ملاءمة حق النقض الذي يمارس في مجلس الأمن. وكنا نأمل أن يجبر ذلك الأعضاء الدائمين على توخي المزيد من الحذر وممارسة حق النقض بشكل أكثر مسؤولية.

وترحب ماليزيا بالتقارير الخاصة التي أعدها مجلس الأمن وفقا للفقرة 3 من القرار 262/76. كما تثمن ماليزيا ملخص جلسات مبادرة حق النقض الذي أعده مكتب رئيس الجمعية العامة. وعلى الرغم من أن كلتا الوثيقتين أثبتتا ثراءهما في الرؤية، تعتقد ماليزيا اعتقادا قويا أن التقرير الخاص لمجلس الأمن ينبغي أن يتجاوز الوصف الإجرائي ويتضمن المزيد من التحليل الموضوعي للمواضيع التي تم التداول بشأنها.

ومن المؤسف للغاية أن بعض الأعضاء الدائمين يواصلون إساءة استخدام امتياز حق النقض، على الرغم من جهودنا. وقد فُعل القرار 262/76 مرات عديدة أكثر من اللازم، منذ اتخاذه في عام 2022. وقد لاحظنا بالفعل ممارسة حق النقض أربع مرات حتى الآن هذا العام. وشهدنا بسخط كبير كيف أحبط حق النقض المبادرات الرامية إلى وقف إطلاق النار لأغراض إنسانية في غزة وعرقل قبول دولة فلسطين عضوا كامل العضوية في الأمم المتحدة. وتحظى المسألتان كلتاهما بتأييد ساحق من عموم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

وموقف ماليزيا من استخدام حق النقض واضح. فحق النقض عفا عليه الزمن وغير ديمقراطي ويتعارض مع مبدأ المساواة في السيادة بين جميع الدول الأعضاء. ونرى أنه يجب إلغاء امتياز حق النقض في نهاية المطاف. وإلى أن يحين الوقت الذي يُلغى فيه حق النقض تمامًا، ينبغي تنظيم استخدامه، مع حظره تمامًا في حالات الجرائم الفظيعة الجماعية.

ومبادرة حق النقض خطوة إيجابية إلى الأمام في تعزيز تعددية الأطراف. فيجب علينا أن نواصل جهودنا المتضافرة لجعل الأمم المتحدة أكثر كفاءة وفعالية وديمقراطية وملاءمة للغرض الذي أنشئت من أجله. وأود أن أختتم بياني بالتأكيد للجمعية على التزام ماليزيا بذلك المسعى.

السيد سيه (سنغافورة) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة العامة الهامة بشأن البند 63 من جدول الأعمال، ”استخدام حق النقض“، استجابة للرسالة التي بعثت بها ليختنشتاين بالنيابة عن مجموعة من البلدان في 8 آذار/مارس. وتتيح لنا هذه المناقشة القائمة بذاتها بشأن البند 63 من جدول الأعمال فرصة هامة لاستعراض وتحسين تنفيذ القرار 262/76، الذي اتخذ بتوافق الآراء قبل عامين.

وتؤيد سنغافورة البيان الذي أدلى به ممثل ليختنشتاين بالنيابة عن مجموعة من البلدان، وتود أن تضيف النقاط التالية بصفتها الوطنية.

أولا، تكرر سنغافورة تأييدنا للقرار 262/76. وقد كانت سنغافورة عضوا في المجموعة الأساسية التي قدمت القرار 262/76 وشاركت في تقديم ذلك القرار، لأننا نعتقد أن من المهم تأكيد وتعزيز دور الجمعية العامة في صون السلم والأمن الدوليين وتحسين أساليب عمل الأمم المتحدة لتحقيق نظام متعدد الأطراف أكثر فعالية واستجابة. ظلت مبادرة حق النقض، على مدى العامين الماضيين، أداة مهمة في تعزيز الشفافية والمساءلة في عمل مجلس الأمن. ونرحب بكون أن أعضاء مجلس الأمن الذين مارسوا حق النقض شرحوا مواقفهم في مناقشات مبادرة حق النقض وأن معظم أعضاء مجلس الأمن شاركوا أيضاً في هذه المناقشات لشرح اعتباراتهم.

ثانيًا، نأسف لاستمرار استخدام حق النقض بلا هوادة. فقد شهدنا بالفعل أربعة استخدامات لحق النقض في مجلس الأمن هذا العام على مشاريع قرارات حظيت بتأييد الأغلبية الساحقة من أعضاء مجلس الأمن وعكست في كثير من الأحيان إرادة الأغلبية الساحقة من أعضاء الجمعية العامة. وذلك أمر مثير للقلق بصفة خاصة لأنه يعكس تبايناً متزايداً بين الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن في وقت تشتد فيه الحاجة إلى وحدة

المجلس في معالجة المسائل التي تهم السلم والأمن الدوليين. ونعرب عن خيبة أملنا بصفة خاصة لأن مجلس الأمن لم يتمكن من الاتفاق على طريقة للمضي قدما حتى في المسائل التي تحظى عادة بتوافق الآراء في مجلس الأمن، مثل تجديد ولايات الهيئات الفرعية.

ثالثاً، ما دام حق النقض قائماً، فإننا نحث الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن على إبداء المزيد من ضبط النفس في استخدامه. وتؤيد سنغافورة بقوة الجهود الرامية إلى إيجاد المزيد من المساءلة بشأن استخدام حق النقض – مثل المبادرة الفرنسية المكسيكية بشأن تعليق استخدام حق النقض في حالات الفظائع الجماعية ومدونة قواعد السلوك التي وضعتها مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية فيما يتعلق بإجراءات مجلس الأمن ضد الإبادة الجماعية أو الجرائم ضد الإنسانية أو جرائم الحرب – وتدعو أعضاء مجلس الأمن إلى الالتزام بالفقرة 3 من المادة 27 من ميثاق الأمم المتحدة. ونحث جميع أعضاء مجلس الأمن، ولا سيما الأعضاء الدائمين، الذين يتحملون مسؤولية حق النقض الجسيمة، على أن يكونوا قدوة يحتذى بها ويشاركوا في تلك المبادرات.

رابعا، إذ نحتفل بالذكرى السنوية الثانية لاتخاذ القرار 262/76، ينبغي للجمعية العامة أن تنظر في كيفية جعل تلك المبادرة أكثر نضجا وابتكارا. فالنقاش بشأن استخدام حق النقض في مجلس الأمن يسمح للجمعية العامة بمطالبة أعضاء مجلس الأمن بالشفافية والمساءلة، ولكن للجمعية العامة أيضاً دور تضطلع به عندما يكون مجلس الأمن غير قادر على العمل على صون السلم والأمن الدوليين أو غير راغب فيه. ولذلك، فإننا نحث الجمعية العامة على النظر في تقديم توصيات بناءة واتخاذ إجراءات حيثما تعطلت إجراءات مجلس الأمن بسبب استخدام حق النقض.

وفي الختام، أكرر التزام سنغافورة بتعزيز دور الجمعية العامة وفعاليتها. وسنعمل مع جميع الدول الأعضاء المهتمة لإعادة تنشيط النظام المتعدد الأطراف لتلبية احتياجات عصرنا.

السيدة تشان فالفيردي (كوستاريكا) (*تكلمت بالإسبانية*): منذ اتخاذ القرار 262/76 قبل عامين، كانت هناك 13 ممارسة لحق النقض – 10 منها منذ آخر مرة اجتمعنا فيها في هذه القاعة بشأن هذه المناقشة السنوية – ممثلا زيادة مذهلة عن السنوات السابقة في وقت نحن في أمس الحاجة فيه إلى حلول موحدة. وعلاوة على ذلك، رأينا المجلس يتحدى إرادة عموم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بشأن مسائل أساسية وقابلة للحل ومنطقية مثل الدفاع عن نظام عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي أو إيصال المساعدات للمدنيين الذين يعانون ويتضورون جوعاً في مناطق النزاع، وكثير منهم من النساء والأطفال.

وفي وقت وصلت فيه النزاعات العالمية إلى ذروتها التاريخية منذ الحرب العالمية الثانية، تجاهل الذين يتمتعون بحق النقض الذي ينطوي على مفارقة تاريخية داخل مجلس الأمن التزامهم بالحفاظ على السلم والأمن الدوليين. فبدلاً من تعزيز تدابير جماعية لمنع نشوب النزاعات وحلها، أصبحوا عقبات أمام إحراز تقدم. ويعكس ذلك الخلل الوظيفي داخل مجلس الأمن أوجه قصورنا. وفي سعينا لمكافحة التهديدات الخارجية، انقلب أعضاء المجلس بشكل عفوي على أنفسهم، مثل اضطراب مناعة ذاتية يضعف عزيمتنا الجماعية.

وعلى الرغم من خيبات الأمل والإخفاقات التي شهدها العام الماضي، يجب علينا أن ننظر إلى كل حالة من حالات حق النقض على أنها فرصة للعمل الجماعي والتفكير والمضي قدما كجمعية عامة حاسمة وحازمة. وبعد العام الذي مرّ علينا، أصبحت كوستاريكا أكثر ثقة بأن مبادرة حق النقض خطوة حاسمة لإحداث تغيير حقيقي. وقد جلب شفافية ثورية وأجبر الجمعية العامة على الانخراط في الحياة اليومية لمجلس الأمن، وكان بمثابة تذكير مؤثر بأن إخفاقات المجلس ليست معزولة بل يتردد صداها في جميع أنحاء هيئة الأمم المتحدة، ما يتطلب خضوعنا الجماعي للمساءلة. فإخفاقاته هي إخفاقاتنا، ولم يعد بإمكاننا قبول ذلك.

ولئن كنا نواصل دعم محاولات الإصلاح الأخرى، فإن ذلك لا يكفي. ويمنح ميثاق الأمم المتحدة الجمعية العامة مجالاً واسعاً لتقديم توصيات في كامل برنامج عمل المنظمة. ولذلك، تقدم كوستاريكا ثلاث

توصيات يمكن للجمعية العامة أن تتخذ إجراء بشأنها اليوم، متخذة بذلك خطوة أخرى نحو صون السلم والأمن الفعال والجماعي.

أولاً، ينبغي أن تكون الجمعية العامة بمثابة المنبر الرئيس لمعالجة مسائل السلم والأمن. فلديها سلطة تفويض قوات الطوارئ لحفظ السلام وتنفيذ تدابير فعالة، مثل الجزاءات وحظر توريد الأسلحة، لدعم حقوق الإنسان وتعزيز الحل السلمي للنزاعات. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن للجمعية العامة أن تنشئ هيئة رصد عالمية رائدة لدعم جهود السلام بحيادية وتعزيز نظام الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وفي ظل احترام السيادة والاستقلال السياسي والاستفادة من التكنولوجيا المتقدمة، يمكن للجمعية العامة أن تراقب مناطق النزاع وأن تكون شاهدة على الانتهاكات، لتؤدي بذلك إحدى أهم وظائف الأمم المتحدة الحيوية.

ثانيا، تحث كوستاريكا على الابتعاد عن النقاش الثنائي للقرارات الملزمة مقابل القرارات غير الملزمة. لا يمكننا الاستمرار في التركيز على هذا التمييز، ولكننا نعلم جميعًا أن الواقع هو أن العديد من القرارات الملزمة يتم تجاهلها من دون عقاب في حين أن العديد من القرارات غير الملزمة، مثل القرار 1/70، الذي يتضمن خطة التنمية المستدامة لعام 2030، قد غيرت حياة عدد لا يحصى من الناس. فلنركز، بدلاً من ذلك، على فعالية القرارات بغض النظر عن وضعها القانوني، في إحداث تغيير ملموس.

ثالثًا، يمكن للجمعية العامة أن تتحكم في عملية اختيار وتعيين الشخص الذي سيشغل منصب الأمين العام. فالميثاق ينص بوضوح على أن الأمين العام تعينه الجمعية العامة. في عام 1946، أبلغت الجمعية العامة مجلس الأمن أنه من المستحسن أن يوصى بمرشح واحد، ولكن ذلك ليس أمرا جامدا يصعب تغييره. فيجب إلغاء تلك التوصية. وفي عام 2026، يمكننا أن نطلب قائمة بالمزيد من المرشحين، أو أن نصوت لرفض المرشحين الذين يكرسون الاختلالات التاريخية في السلطة، أو أن نحدد أنواع المرشحين الذين ستقبلهم الجمعية، تحديدا المرشحات. وأود أن أشدد مرة أخرى على أن الأمين العام القادم يجب أن يكون امرأة.

واليوم يكون قد مضى عامان على مبادرة حق النقض. وتتجاوز المبادرة الدعوة المعتادة إلى الإصلاح في حوليات الجمعية العامة، إنها تجسد دعوة جماعية لتحقيق العدالة، لا مجرد تحول في السلطة تسعى إليه الدول المستاءة. وتمثل مبادرة حق النقض خطوة نحو إعادة التوازن بين تفاعلات السلطة داخل الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة. ويتوخى أن تضطلع الجمعية العامة بدورها الصحيح كحلقة وصل للتعاون العالمي في جميع أركان عمل الأمم المتحدة. والتزاماً بروح الميثاق، ندعو إلى المساواة في صنع القرار حيث يكون صوت كل دولة عضو متساوياً في الوزن – دولة واحدة، صوت واحد.

السيد لاغداميو (الفلبين) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة العامة الهامة بشأن استخدام حق النقض، وهي عنصر أساسي في إصلاح مجلس الأمن والأمم المتحدة ككل. إن عالمنا وشعوبنا اليوم بحاجة إلى نظام متعدد الأطراف أكثر تحولاً وأكثر خضوعاً للمساءلة وأكثر شمولاً وشفافية. وتكرر الفلبين تأكيد موقفها بأن استخدام حق النقض مسؤولية استثنائية لا ينبغي ممارستها من دون مساءلة. وفي ذلك الصدد، أود أن أشدد على ما يلي.

أولاً، إن الامتياز الخاص لممارسة حق النقض يتعارض بشكل مباشر مع مبدأ المساواة في السيادة بين جميع الدول الأعضاء، كما هو منصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة.

ثانياً، لا مكان لحق النقض في مجلس الأمن في القرن الحادي والعشرين. وتؤكد الأزمات الجيوسياسية الأخيرة على جبهات متعددة أن النظام الحالي المعمول به قد قيد مجلس الأمن عن الاضطلاع بولايته في صون السلم والأمن الدوليين.

ثالثًا، ثمة حاجة إلى الحد من استخدام حق النقض. فنحن ندرك أن إلغاءه بالكامل سيكون صعبًا للغاية بسبب الحاجة إلى الاتفاق فيما بين الأعضاء الخمسة الدائمين. وستظل فعالية مجلس الأمن وكفاءته مهددة على الدوام، خاصة في أوقات التنافس الجيوسياسي الكبير، إذا لم يتم الحد من ممارسة حق النقض.

ومن الخطوات المهمة ترشيد استخدام حق النقض من قبل الأعضاء الدائمين. فيجب على الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الامتناع عن ممارسة حق النقض في المسائل التي تنطوي على الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والتطهير العرقي والإرهاب. وفي ذلك الصدد، تواصل الفلبين دعم مدونة قواعد السلوك التي اقترحتها مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية والمبادرة الفرنسية المكسيكية، التي تنص على استثناءات لاستخدام حق النقض. ونحث جميع الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن على المشاركة في المبادرتين كلتيهما.

ويوجد مسار آخر في سياق الجمعية العامة. وظلت الفلبين تؤيد باتساق الرأي المتمثل في أن الجمعية العامة هي الهيئة الرئيسية للتداول وتقرير السياسات فضلا عن كونها أكثر هيئات الأمم المتحدة تمثيلا. ولذلك، فإننا نؤيد القصد من قرار مبادرة حق النقض 262/76 لتعزيز الجمعية العامة من خلال تعزيز قدرتها على التصرف في المسائل التي تؤثر على السلم والأمن الدوليين، وفقا للمواد من 10 إلى 14 و 35 من الميثاق، في حالة عدم قدرة مجلس الأمن على القيام بذلك لأي سبب من الأسباب.

إن حسن التوقيت في العمل العالمي لضمان السلم والأمن الدوليين والحفاظ عليهما أمر بالغ الأهمية. وينبغي أن يكون شلل مجلس الأمن عن التحرك بسبب استخدام حق النقض أمرا غير مقبول، لأنه حكم بمعاناة ومشاق مستمرة لا يمكن تصورها، بل والموت بالنسبة للكثيرين ممن وقعوا في مرمى النيران، ومعظمهم من الأبرياء.

وعلى الرغم من التحديات التي تواجه الإلغاء الكامل لحق النقض، يجب علينا أن نسعى جاهدين لاتخاذ تدابير للحد من استخدامه. ولا يسعنا أن نظل مكتوفي الأيدي. ففي نهاية المطاف، نحن نريد مجلس أمن يلائم الغرض من واقع القرن الحادي والعشرين – مجلس أمن يتسم بالفعالية والكفاءة وحسن التوقيت والتمثيل والشمولية، هيئة للأمم المتحدة تمثل بحق المساواة في السيادة بين الدول الأعضاء.

السيدة ديم لابيل (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة بشأن ممارسة حق النقض.

إن فرنسا تلتزم بتعددية الأطراف، وفي صميمها منظومة الأمم المتحدة. لقد عهد إلى مجلس الأمن بموجب ميثاق الأمم المتحدة بالمسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. ونظراً لخطورة الأزمات التي يواجهها العالم وتوقعات المجتمع الدولي، من الضروري أن يكون مجلس الأمن قادراً على التصرف. وفيما يتعلق بالحالة في الشرق الأوسط، فإن ذلك هو معنى مشروع القرار الذي قدمته فرنسا، والذي يتماشى مع القرار 2728 (2024) ولا يهدف فقط إلى الاستجابة للحالة الملحة في الشرق الأوسط، بل يتناول كذلك مستقبل غزة ومعايير التسوية السياسية للصراع.

لكن في مواجهة تكاثر الأزمات والنزاعات، تأسف فرنسا لتزايد استخدام حق النقض الذي وصل إلى مستويات لم تُشهد منذ نهاية الحرب الباردة – 11 استخداما لحق النقض على مشاريع قرارات خلال الاثني عشر شهراً الماضية – ما أسهم في وصول مجلس الأمن إلى طريق مسدود في بعض النزاعات. من جانبها، ترى فرنسا أن حق النقض ليس امتيازاً بل مسؤولية خاصة للأعضاء الدائمين. ومن ذلك المنطلق، لم تستخدم حق النقض سوى 18 مرة منذ عام 1945 ولم تستخدمه لأكثر من 30 عامًا.

وانطلاقًا من روح المسؤولية تلك، تدعم فرنسا أيضًا مبادرة مشتركة مع المكسيك منذ عام 2015، تهدف إلى تنظيم استخدام حق النقض في حالة وقوع فظائع جماعية. ولن يتطلب أي تعديل في ميثاق الأمم المتحدة لتطبيقه، وسينطبق على الأعضاء الدائمين الحاليين. وذلك توقع قوي من الجمعية، كما يتضح من الدعم الذي أعربت عنه 106 دول للمبادرة. وندعو جميع الدول الأعضاء التي لم تدعمه بعد، ولا سيما الأعضاء الدائمين الآخرين، إلى القيام بذلك.

وأخيراً، ولتعزيز نظام أمننا الجماعي، يجب علينا إصلاح مجلس الأمن على نطاق أوسع.

وتؤيد فرنسا توسيع عضويته في فئتيها وتأمل أن تبدأ المفاوضات دون تأخير على أساس مشروع قرار.

إن مؤتمر القمة المعني بالمستقبل، الذي سيعقده الأمين العام في عام 2024، والذكرى السنوية الثمانين لإنشاء الأمم المتحدة في

عام 2025، سيتيحان لنا فرصة فريدة لتحقيق ذلك. وستحضر فرنسا مع شركائها.

السيد مارشيك (النمسا) (*تكلم بالإنكليزية*): لقد مضى عامان منذ أن اتخذت الجمعية العامة القرار 262/76، مما استدعى إجراء مناقشة تلقائية في القاعة في غضون 10 أيام من استخدام حق النقض في مجلس الأمن. وقد شكل اتخاذ هذا القرار بتوافق الآراء دليلاً على أن تقاعس مجلس الأمن عن العمل أو منعه من اتخاذ إجراء أمر غير مقبول لعموم أعضاء الأمم المتحدة. ويكتسي ذلك أهمية خاصة فيما يتعلق بالأخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين.

ومن المؤسف بالطبع أننا اضطررنا إلى الاجتماع في مناسبات عديدة خلال العامين الماضيين. فمن غير المقبول أن يغلِّب أعضاء مجلس الأمن مصالحهم القومية على مصالح المجتمع الدولي بأسره. تقع على عاتق الأعضاء الخمسة الدائمين مسؤولية خاصة في صون السلم والأمن الدوليين، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة. هذا ما يتوقعه المجتمع الدولي وهذا ما نفهمه من ميثاق الأمم المتحدة. فوفقاً للفقرة 1 من المادة 24، يتحمل أعضاء المجلس مسؤولياتهم بالنيابة عن جميع الدول الأعضاء. وعليهم أن يتصرفوا وفقاً لمقاصد الأمم المتحدة ومبادئها. ويجب ألا يخفوا انتهاكات القانون الدولي باستخدام حق النقض وألا يمنعوا المجلس من اتخاذ إجراءات فعالة.

إننا على قناعة بأن القرار 262/76 قد حسّن من مساءلة المجلس وشفافيته تجاه سائر الأعضاء، سواء كان ذلك بإصدار تقرير خاص عن استخدام حق النقض المذكور إلى الجمعية العامة أو من خلال المناقشة التي نجريها بعد استخدام حق النقض. ومن الواضح أن هذه خطوة مهمة في الاتجاه الصحيح لتحقيق المزيد من المساءلة بين الأعضاء الذين لهم الحق في ممارسة حق النقض.

ولكن ينبغي مواصلة تعزيز دور الجمعية العامة. وكما نعلم، فإن مسؤولية المجلس عن صون السلم والأمن ليست مسؤولية حصرية. فعندما يكون مجلس الأمن غير قادر على التصرف يتعين على الجمعية أن تبادر وتتولى القيادة والمسؤولية وفقا للفقرة 2 من المادة 11 من الميثاق. لا ينبغي أن يقتصر دور الجمعية العامة على عقد المناقشات. ولا يوجد أي عائق قانوني يحول دون اضطلاع الجمعية العامة بدور تنفيذي أكبر من خلال العمل التكميلي، ويمنح الفصل الرابع حقوقاً واسعة للجمعية في هذا الصدد.

وكما نعلم، هناك العديد من السوابق لمثل هذا الإجراء. فقد أذنّا ببعثات لحفظ السلام وطلبنا من الأمين العام تعيين مبعوثين خاصين. وينبغي ألا نتوانى عن تقديم توصيات إلى الدول، وإعادة التأكيد على مبادئ القانون الدولي وتزويد مؤسستنا بالآليات اللازمة لتعمل بشكل صحيح. ونرحب بشدة بأن القرار 335/77 قد طلب من رئيس الجمعية العامة أن يعد كتيبا رقميا عن الممارسات والبيانات والتوصيات السابقة المتعلقة بأداء وظائف الجمعية العامة وممارسة سلطاتها، ونتطلع إلى نشره. ستقدم النمسا الدعم المالي لوضع الكتيب، وندعو الآخرين إلى القيام بذلك. فهو يمكن أن يمثل أداة مفيدة للغاية.

وفي الوقت ذاته، نواصل السعي لتحسين فعالية مجلس الأمن نفسه. وفي هذا الصدد، ننوه بمبادرات بعض الأعضاء الدائمين للحد طوعا من استخدام حق النقض، من قبيل المبادرة الفرنسية – المكسيكية بشأن تعليق صلاحية حق النقض في حالات الفظائع الجماعية. وبطبيعة الحال، نحن ندعم أيضاً بشكل كامل مدونة قواعد السلوك التي وضعتها مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية، ونشجع جميع الوفود على أن تحذو حذونا. وندعو أيضاً أعضاء المجلس إلى تنفيذ ومراعاة أحكام الفقرة 3 من المادة 27 من ميثاق الأمم المتحدة بطريقة متسقة، أي أن يمتنع من كان طرفاً في النزاع عن التصويت.

هذه بعض الخطوات الملموسة والممكنة تماما نحو الاستخدام المسؤول لحق النقض والمزيد من المساءلة داخل منظومة الأمم المتحدة، وهو أمر نعمل جميعاً من أجله.

السيد مايس (لكسمبرغ) (*تكلم بالفرنسية*): لكسمبرغ تشكركم، سيدي، على تنظيم هذه المناقشة السنوية بشأن ممارسة حق النقض. ونؤيد البيان الذي أدلى به ممثل ليختنشتاين الدائم نيابة عن مجموعة من البلدان.

تعتز لكسمبرغ بكونها من مقدمي القرار 262/76، الذي اتُخذ بتوافق الآراء قبل عامين. ونشكر ليختنشتاين مرة أخرى على دورها الرائد في اتخاذ هذا القرار التاريخي. لقد أظهر العامان الماضيان القيمة المضافة لمبادرة حق النقض.

إن حق النقض ليس امتيازاً بل مسؤولية. وفي سياق يتسم بتزايد تآكل الثقة في قدرة مجلس الأمن على صون السلم والأمن، مثّل اتخاذ هذا القرار خطوة هامة نحو زيادة شفافية مجلس الأمن ومساءلته أمام جميع الدول الأعضاء. وقد عزز القرار دور الجمعية العامة من خلال إتاحة الفرصة لجميع الدول الأعضاء للتكلم بشأن المسألة التي استُخدم حق النقض ضدها. وبعبارة أخرى، لم يعد حق النقض يمثل الكلمة الفصل في المناقشة.

منذ اتخاذ القرار 262/76، استُخدم حق النقض 16 مرة في مجلس الأمن، وأدى ذلك إلى وضع 13 تقريراً خاصاً للمجلس. لقد عقدت الجمعية العامة ثماني مناقشات حول مجموعة من القضايا، من كوريا الشمالية وعدم الانتشار إلى نظام الجزاءات المفروضة على مالي، ومن الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية إلى تقديم المساعدة عبر الحدود إلى سورية. وكان الحضور في كل مناقشة كبيراً. وكان مستوى المشاركة في كل مناقشة مرتفعاً للغاية.

وتنص الفقرة 1 من المادة 24 من الميثاق على أن مجلس الأمن ينوب عن جميع الدول الأعضاء في اضطلاعه بولايته المتمثلة في صون السلم والأمن الدوليين. ومن ثم فإن مبادرة حق النقض أداة قوية لتذكير كل عضو دائم في مجلس الأمن ينظر في ممارسة حق النقض بأنه سيتعين عليه أن يستجيب لجميع الدول الأعضاء وأن يستمع إلى رأيها فيما إذا كان استخدام حق النقض يخدم حقا السلم والأمن ولا يعيقهما.

إننا نشجب أي استخدام لحق النقض يمنع المجلس من اتخاذ إجراءات حاسمة، ولا سيما في مكافحة أخطر الفظائع والجرائم التي تؤثر على المجتمع الدولي. وتؤيد لكسمبرغ المبادرات المتعلقة بالحد من استخدام حق النقض، مثل الإعلان السياسي بشأن تعليق حق النقض في حالات الفظائع الجماعية، الذي قدمته فرنسا والمكسيك، وكذلك مدونة قواعد السلوك المتعلقة بإجراءات مجلس الأمن ضد الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب، التي وضعتها مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية. ونشجع جميع الدول الأعضاء على الانضمام إلى هاتين المبادرتين الهامتين. علاوة على ذلك، نعتقد أنه يجب على جميع الدول الأعضاء في مجلس الأمن أن تتصرف وفقا للفقرة 3 من المادة 27 من الميثاق.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد سيتالدين (سورينام).

وفي حين يظل مجلس الأمن الجهاز الرئيسي الذي يتولى المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، يجب أن تتيح العلاقة بين مجلس الأمن والجمعية العامة لهذين الجهازين العمل على نحو يتسم بالتعاضد والتكامل. وتؤدي مبادرة حق النقض دوراً حاسماً في تعزيز التفاعل بينهما.

تقع على عاتق الجمعية العامة المسؤولية السياسية عن معالجة الحالات التي يؤدي فيها استخدام حق النقض إلى شلل مجلس الأمن. وتستطيع هذه الجمعية، بل ويجب عليها، أن تكون أكثر بكثير من مجرد منتدى.

وتقع على عاتق الجمعية العامة المسؤولية السياسية عن معالجة الحالات التي يؤدي فيها استخدام حق النقض إلى شلل مجلس الأمن. ويمكن للجمعية، بل ويجب عليها، أن تكون أكثر بكثير من مجرد منتدى نعبر فيه عن بيانات المبادئ. فكما فعلت في مناسبات عديدة في الماضي، يمكنها أن توجه الإجراءات السياسية وأن تتخذ قرارات، لا سيما عندما لا يفي مجلس الأمن بولايته بسبب الافتقار إلى توافق الآراء، أو عندما يُستخدم حق النقض لمنعه من حماية الميثاق وبالتالي المصلحة العامة لجميع أعضاء الأمم المتحدة. ونأمل أن يكون هذا هو الحال أيضاً فيما يتعلق بقبول دولة فلسطين عضواً في الأمم المتحدة.

السيد تشو (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*): بوصف جمهورية كوريا مشارِكة فخورة في تقديم القرار التاريخي 262/76 فإنها تشكر الرئيس فرانسيس على عقد هذه المناقشة العامة بشأن

استخدام حق النقض. ونرحب أيضاً بأن اليوم يمثل بداية المناقشة العامة بشأن مبادرة حق النقض على أساس سنوي. وفي حين تتواصل القيود الهيكلية التي تتمتع بموجبها الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن بحق النقض على الحد من حق النقض ذاته أو إلغائه، فقد أثبتت هذه المبادرة أنها أداة قيّمة ولا تزال تقدم بوادر أمل.

أولاً، تعزز المبادرة مساءلة الأعضاء الدائمين أمام عموم أعضاء الأمم المتحدة، بما يتماشى مع الفقرة 1 من المادة 24 من ميثاق الأمم المتحدة، وذلك من خلال ضمان أن تكون الجمعية العامة منتدى للمشاركة كلما استُخدم حق النقض. ثانياً، تؤثر هذه المبادرة على حسابات الأعضاء الدائمين بشأن استخدام حق النقض من خلال رفع التكاليف المتصورة للقيام بذلك. وثالثاً، تشير إلى أنه يمكن بالفعل إيجاد طرق مبتكرة لممارسة الضغط السياسي على استخدام حق النقض، حتى لو لم نتمكن من إلغاء الامتيازات التي عفا عليها الزمن قانوناً.

ولكن الواقع قاسٍ، ولا نزال نجتمع في القاعة للرد على حق النقض الذي يُستَخدَم في سياقات مختلفة. بالنسبة لجمهورية كوريا، لا سيما بوصفها عضواً حالياً في مجلس الأمن، من المثير للقلق البالغ أننا لا نزال نقع ضحية لاستخدامات حق النقض المتناقضة ذاتياً، وهي ليست مضرة فحسب في سياق حالة معينة، بل أيضا مدمرة ذاتياً من منظور مؤسسي.

نذكّر بأول استخدامين لحق النقض بعد اتخاذ القرار 262/76. فقد وُجه هذان الاستخدامان لحق النقض في أيار/مايو 2022 (انظر S/PV.9048) ضد مشروع قرار بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الذي قُدِّم رداً على انتهاكات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الصارخة لقرارات مجلس الأمن المتعددة التي تحظر أي عملية إطلاق باستخدام تكنولوجيا القذائف التسيارية. وتجدر الإشارة إلى أن العضوين الدائمين اللذين اعترضا على مشروع القرار قد شاركا في المفاوضات بشأن القرارات المنتهَكة وصوتا تأييداً لها، ومع ذلك منعا المجلس من التحرك وفقاً لقراراته السابقة.

ومنذ هذين الاستخدامين لحق النقض المتناقض ذاتياً، أطلقت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ما لا يقل عن سبع قذائف تسيارية عابرة للقارات، وكل ذلك في انتهاك صارخ لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ومع ذلك، لم يتمكن المجلس من اتخاذ أي تدابير مناسبة حتى الآن، بالرغم من الفقرة 28 من قرار مجلس الأمن 2397 (2017)، حيث أن المجلس "يعرب عن اعتزامه اتخاذ تدابير مهمة أخرى في حال قيام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بتجربة نووية أو عملية إطلاق أخرى".

وكان استخدام حق النقض ضد مشروع القرار S/2024/255، الذي يجدد ولاية لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1718 (2006)، خطوة أخرى في هذا الاتجاه (انظر S/PV.9591). فقد تسبب حق النقض في فقدان آلية الأمم المتحدة لرصد إنفاذ جزاءات المجلس على كوريا الشمالية. وشوه أيضاً سلطة المجلس بإسكات التقارير المستقبلية للفريق عن المشتريات غير القانونية للعضو الذي يتمتع بحق النقض لأسلحة من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ولهذا السبب أصيبت جمهورية كوريا بخيبة أمل كبيرة بسبب استخدام حق النقض في 28 آذار/مارس.

وكما ذكر الأمين العام في خطته الجديدة للسلام، لا تقع على عاتق الأعضاء الدائمين مسؤولية خاصة فحسب، بل لديهم مصلحة مشتركة في الحفاظ على مصداقية المجلس، حيث لا يزالون يتمتعون بوضع متميز. وفي هذا الصدد، نؤكد من جديد أن استخدام حق النقض ليس من دون تكاليف، ونحث الأعضاء الدائمين على إعادة حساباتهم مرة أخرى. إن حق النقض المتناقض ذاتياً، على وجه الخصوص، لا يهدد بالإضرار بسمعة ونزاهة الأعضاء الدائمين الذين يتمتعون بحق النقض فحسب؛ بل في الواقع تكاليف استخدام حق النقض في تلك الحالات تشمل أيضاً الإضرار الكبير بقرارات مجلس الأمن السابقة ومؤسساته القائمة، وكذلك الإضرار بسلطة ومصداقية هذا الجهاز.

قبل الختام، تؤكد جمهورية كوريا من جديد التزامها بالانضمام إلى الجهود الجماعية في الحد من نطاق حق النقض واستخدامه، بالإضافة إلى دعمها لمبادرة فرنسا والمكسيك ومدونة قواعد السلوك لمجموعة المساءلة والاتساق والشفافية. والتقارب المتزايد بين الدول الأعضاء في

السعي لتحقيق هذا الهدف يبعث فينا الأمل. ومع قرب انعقاد مؤتمر القمة المعني بالمستقبل، نعتقد أنه يمكن بذل المزيد من الجهود حتى بدون إدخال تعديلات على ميثاق الأمم المتحدة، ونتطلع إلى حشد إرادتنا السياسية القوية لتحقيق هذه الغاية.

السيدة كامبوج (الهند) (*تكلمت بالإنكليزية*): إننا نمر اليوم بمنعطف حرج في السياسة الدولية. فقد ظهرت إلى العلن التصدعات في الأمم المتحدة، وخاصة في مجلس الأمن التابع لها، حيث يكافح المجلس لإيجاد أرضية مشتركة لمواجهة التحديات التي تشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين.

لننظر إلى عام 2022، عندما اتخذت الجمعية العامة القرار 262/76. إن اتخاذ هذا القرار، فضلاً عن المناقشات الجارية حول الحاجة الملحة إلى إصلاح مجلس الأمن، هي مؤشرات مهمة على نبض الرأي العام العالمي بشأن تراجع ثقة عموم الأعضاء في الطريقة التي يتعامل بها مجلس الأمن مع ولاياته. إن موقف الهند من قضية الإصلاح معروف جيداً، وسنتحدث اليوم عن القضية الأكبر التي أثارتها المناقشة الحالية.

لقد تطرق اتخاذ القرار 262/76 إلى ثلاثة جوانب هامة في مناقشة إصلاح مجلس الأمن: مسألة حق النقض، وعلاقة مجلس الأمن بالجمعية العامة، وأساليب عمل مجلس الأمن. وبالتالي فهو يعكس الروابط الطبيعية بين تلك المجموعات الثلاث ويتطرق إليها. وفي حين أن هذه القضية تثير العديد من الأسئلة، فإن الطريق نحو إيجاد حل لتلك الأسئلة يكمن في اتباع الأدوات المتاحة لنا في الهياكل المتعددة الأطراف والقيام بذلك بحسن نية، وهو ما يعني المزيد من الحوار والمزيد من الدبلوماسية، وإصلاح هياكلنا المتعددة الأطراف وتعزيزها لتصبح أكثر تمثيلاً، وجعلها ملائمة للغرض، والقيام بما تجيده الأمم المتحدة، أي المفاوضات القائمة على النصوص.

وباعتبار الجمعية العامة الهيئة العالمية الأكثر تمثيلاً في الأمم المتحدة، فهي المؤسسة الأقرب إلى برلمان عالمي. وتنبع أسبقيتها وشرعيتها من عالمية عضويتها ومبدأ المساواة في السيادة لجميع أعضائها.

ولا يمكن مقارنة الطابع الشامل للجمعية العامة والثقل المعنوي لقراراتها وآرائها بأي منظمة أو مؤسسة عالمية أخرى.

وبينما يظل ميثاق الأمم المتحدة واضحاً بشأن تقسيم العمل بين هذين الجهازين الرئيسيين إلا أنه يفترض أيضاً أن تلك الأطر ستُحتَرَم وأن التعاون سيأخذ في الاعتبار الشعور العالمي الأوسع نطاقاً بشأن تحديات العصر. إن المجلس، في اضطلاعه بمسؤوليته في صون السلم والأمن الدوليين، يتصرف وفقاً للمادة 24 من الميثاق، بموجب الصلاحيات التي خولها له أعضاء الجمعية العامة. وميثاق الأمم المتحدة واضح تماما.

”يعهد أعضاء تلك الهيئة إلى مجلس الأمن بالتبعات الرئيسية في أمر حفظ السلم والأمن الدولي ويوافقون على أن هذا المجلس يعمل نائباً عنهم في قيامه بواجباته التي تفرضها عليه هذه التبعات“.

ولكن عندما تتجاهل الدول هذا الالتزام وتتصرف بناء على مصالحها السياسية الوطنية وحدها، فمن الواضح أن فعالية تلك الأجهزة ستصبح موضع تساؤل وأن العلاقة بين الجهازين الرئيسيين ستتعرض للتوتر، بينما تتعرض للخطر مصداقية منظومة الأمم المتحدة ككل. وبالتالي فإن العمل المتعلق باستعادة العلاقة السليمة بين الأجهزة الرئيسية يكمن في احترام روح تلك الولاية الأصلية المنبثقة عن ميثاق الأمم المتحدة.

وما يتضح جداً اليوم هو أن غالبية الدول الأعضاء، بما في ذلك معظم الدول التي لم تكن حتى مستقلة وقت صياغة ميثاق الأمم المتحدة، تريد الإصلاح ولا تشعر بأنها ممثلة في قرارات مجلس الأمن. إن مشكلة الخلل الوظيفي في مجلس الأمن واستخدام حق النقض التي نناقشها لا تعود فقط إلى استخدام حق النقض، ولكن أيضاً إلى الطبيعة الثنائية لتكوين عضوية المجلس التي لا تعكس الواقع المعاصر، وبالتالي تضمن أن يتخذ المجلس قراراته بأسلوب الحرب الباردة القديمة. وندرك جميعاً أن القضايا التي فشل مجلس الأمن في التوصل إلى توافق في الآراء بشأنها شهدت المزيد من التقدم وتوصلت إلى

حلول خارج الأمم المتحدة. ومن الأمثلة على ذلك توافق الآراء الذي تم التوصل إليه في مؤتمر قمة نيودلهي لمجموعة العشرين. ولذلك، ما لم نغيّر تكوين العضوية الدائمة ونجعلها معبّرة عن واقع اليوم، لن تتوفر فرصة حقيقية للدبلوماسية والحوار لإيجاد حلول لمشاكلنا.

ولعل الأعضاء يتفقون معي على أن أساليب عمل أي هيئة يجب أن تستجيب للتحديات التي تواجهها، وأقل ما يقال عن سجل مجلس الأمن في مواجهة التحديات المتزايدة أنه رديء. ومن ناحية أخرى، يستخدم المجلس أساليب عمله أيضا لإخفاء حق النقض وتمويهه في إطار أساليب العمل المخصصة للجانه، والتي تعمل نيابة عنه ولكنها لا تخضع للمساءلة. ويدرك المطلعون منا على عمل لجان الجزاءات وتقاليدها في فرض الإيقافات والعوائق أنها تمويه لحق النقض بشأن مسائل لن يتحمل بعض أعضاء المجلس أي مسؤولية عنها ولا يُطلب منهم تفسير قراراتهم. ولذلك فإن الشعور المعرب عنه في القرار 262/76، الذي يعكس ضرورة معالجة غموض أساليب عمل المجلس وإرساء المساءلة، هو شعور جدير بالترحيب، ولكنه مجرد بداية. ومع إدراكنا لأهمية تلك الجهود، نود أن يُضطلَع بها بطريقة تهيئ البيئة لبناء توافق في الآراء بدلاً من توجيه أصابع الاتهام.

ويمثل ما نراه في عملية المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن أحد أنواع حق النقض المستتر الأخرى المستَخدَمة. ففي حين أن الاختلافات حول الجوهر لا تزال قائمة، إلا أن بعض الأعضاء، بدافع تمسكهم بإدامة الوضع الراهن الذي عفا عليه الزمن، لا يسمحون ببساطة بتقديم أي نص في إطار هذه العملية. إن حق النقض هو في الأساس الفكرة بأن آراء بلد واحد أو مجموعة من البلدان يجب أن تكون لها الأسبقية على جميع البلدان الأخرى بطريقة تتجاهل الروح التعاونية واحترام قواعد المنظمة وأنظمتها. فقد شهدنا في المفاوضات الحكومية الدولية أقلية من الرافضين الذين ارتهنوا عملية إصلاح مجلس الأمن برمتها على مدى العقود الأربعة الماضية. ومن خلال الدعوة إلى التوافق قبل المفاوضات ذاتها، فرضت بعض البلدان حق النقض المستتر على عملية محددة المعالم من المفاوضات القائمة على النصوص والتي تشكل في الواقع أساس عمل الأمم المتحدة.

ويعتقد وفد بلدي أن السبيل الوحيد للبدء في معالجة أسباب تعثر مجلس الأمن هو جعله أكثر تمثيلا ومصداقية وشرعية بضم تمثيل بلدان الجنوب في فئتي العضوية، بما في ذلك تمثيل أفريقيا. وفيما نمضي قدماً، نأمل أن تضمن عملية مؤتمر القمة المعني بالمستقبل أن نقترب أكثر من تحقيق هذا الهدف.

السيد فيدال ميركادو (شيلي) (*تكلم بالإسبانية*): يرى وفد بلدي أن القرار 262/76، المعنون "تكليفٌ دائم بعقد مناقشة للجمعية العامة عندما يتم استخدام حق النقض في مجلس الأمن"، الذي اتُخذ قبل عامين، يسير على الطريق الصحيح لأنه يسعى إلى تحقيق المزيد من الشرعية والمساءلة والشفافية في المنظمة وبالتالي فإنه يعزز المنظومة.

منذ المناقشة السابقة التي أجرتها الجمعية العامة بشأن هذه المسألة (انظر A/77/PV.68 وما يليه)، استخدم مجلس الأمن حق النقض ضد تسعة مشاريع قرارات وحتى ضد تعديل واحد. وفي أقل من أربعة أشهر من هذا العام، سُجل استخدام حق النقض أربع مرات. إننا نطالب بتوخي الحكمة كيلا يُذكر هذا العام على أنه العام الذي قُضي فيه على الحوار المتعدد الأطراف وتوافق الآراء الضروريين بسبب أحادية حق النقض.

يجب ممارسة حق النقض بمسؤولية واتباع المعايير وتوخي الحكمة في ذلك، مع مراعاة مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. ولذلك، وإذ نبحث عن صيغٍ للمضي قدما، ندعو البلدان الخمسة التي تتمتع بذلك الحق إلى الامتثال للإرادة السياسية العليا والامتناع عن استخدامه. وقد ساعدتنا مناقشات الجمعية العامة بشأن آلية حق النقض على فهم أسباب وتفسيرات ودوافع استخدامه، وبالتالي فهم عملية صنع القرار لدى الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن على نحو أفضل.

ونؤكد من جديد أن القرار الذي أدى إلى مبادرة حق النقض لا يندرج ضمن عملية إصلاح مجلس الأمن وهو إجراء لمرة واحدة ولا يمثل جزءاً من العمل الجاري في إطار المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن. نؤكد على موقفنا من استخدام حق النقض وما ينطوي عليه من خطر بتقويض مصداقية النظام

المتعدد الأطراف. ونصرّ على ضرورة الحدّ من استخدامه، لا سيما في مواجهة الفظائع الجماعية وجرائم الحرب.

ولذلك فإننا نحث على مواصلة المناقشات الرامية إلى اعتماد الجمعية العامة للمبادرة الفرنسية – المكسيكية، التي وقعت عليها بالفعل 106 دول، ومدونة قواعد السلوك التي وضعتها مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية فيما يتعلق بإجراءات مجلس الأمن ضد الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب، والتي وقعت عليها 130 دولة. وندعو المزيد من الأعضاء إلى التوقيع على هاتين المبادرتين.

السيدة بيريسفيل (سويسرا) (*تكلمت بالفرنسية*): نشكر الرئيس فرانسيس على عقد هذه المناقشة السنوية بشأن استخدام حق النقض. إن هذا الحق، الذي هو موضع نزاع شديد اليوم في مناقشتنا، لم يكن محل إجماع بين الأعضاء المؤسسين عندما أنشئت منظمتنا. ومع ذلك طُرح على أنه "أمر ضروري" في عام 1945 من أجل إنشاء منظمة دولية يتم من خلالها ما يلي:

"يمكن لجميع الدول المحبة للسلام أن تضطلع بفعالية بمسؤولياتها المشتركة في صون السلام والأمن الدوليين".

ولتحقيق هذه الغاية، وعد الأعضاء الدائمون بتحمل المزيد من المسؤولية. إن تعدد الأزمات التي نواجهها اليوم، مع وجود نزاعات مسلحة في كل منطقة من مناطق العالم، يدفعنا إلى الشك فيما إذا كان استخدام هذا الحق يسترشد حقا بإحساس المسؤولية الذي يجب أن يترافق معه.

وبما أن حق النقض موجود، فإن سويسرا ملتزمة بأن يكون استخدامه مقيدا. كما أنها أيدت اتخاذ القرار 262/76، حتى وإن كانت تأمل ألا تطبق أحكامه إلا فيما ندر. ونلاحظ أن هذا الأمل لم يتحقق. فقد استُخدم حق النقض 13 مرة منذ اتخاذ القرار. ومنذ أن شغلت سويسرا مقعدها في المجلس، استُخدم حق النقض في سياقات متنوعة، بما في ذلك بشأن سورية ومالي وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وفي كثير من الأحيان بشأن الشرق الأوسط. وحتى إذا أخذنا في الاعتبار الزيادة الحادة في استخدام حق النقض منذ العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، فإن هذه ذروة مثيرة للقلق. إن المرات الأربع التي استُخدم فيها حق النقض في الأشهر الأربعة الماضية تجعلنا نخشى من أن نكون متجهين إلى منحنى تصاعدي.

وفي حين أن استخدام حق النقض يمكنه أن يوقف عمل المجلس، فإنه لا يمكن أن يمنع الجمعية العامة من تحمل مسؤولياتها، وبشكل متزايد، من اتخاذ إجراءات. وأود أن أقترح ثلاث طرق لتعزيز دور الجمعية العامة.

الطريقة الأولى هي من خلال الشفافية. فمناقشات المجلس تجعل استخدام حق النقض أكثر شفافية. والتقارير الخاصة المنصوص عليها في القرار تلزمنا كأعضاء في المجلس بإعداد تقرير عن استخدام حق النقض. وتلتزم سويسرا بتعزيز هذه الشفافية وإدامتها. كما يجب إدراج هذا الاستخدام في التقرير السنوي للمجلس، مثل التقرير الذي سيقدم قريباً إلى الجمعية العامة.

والطريقة الثانية هي من خلال العمل. إن استخدام حق النقض لا يعفينا – كأعضاء في المجلس، بشكل فردي أو جماعي – من مسؤولياتنا عن صون السلم والأمن. ويمكن للجمعية العامة أن تساعدنا في ذلك. أود أن أوضح وجهة نظري بمثال جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. فعلى الرغم من استخدام حق النقض إزاء ولاية فريق الخبراء التابع للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1718 (2006)، ستظل الجزاءات ملزمة حتى مع الانتهاء الوشيك للدعم الذي يقدمه الخبراء المستقلون من أجل التنفيذ. لذلك، يجب أن نبحث عن بدائل حتى يصبح المجلس مرة أخرى في وضع يمكنه من استئناف عمله. ولا تزال سويسرا مستعدة لاستكشاف الحلول، بما في ذلك في إطار الجمعية العامة.

الطريقة الثالثة هي من خلال المساءلة. ويذكّرنا القرار 262/76 بالدور المهم الذي يمكن أن تضطلع به جميع الدول الأعضاء في قرارات مجلس الأمن. إن حق النقض لا يجعلنا عاجزين. ولجميع الدول الأعضاء، سواء كانت أعضاء في المجلس أو أعضاء محتملين، خيار العمل من خلال الالتزام، على سبيل المثال، بمدونة قواعد السلوك

فيما يتعلق بإجراءات مجلس الأمن ضد الإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب. ونشجع جميع الذين لم يوقعوا بعد على مدونة قواعد السلوك على الانضمام إلينا في ذلك الالتزام. ونشير أيضا إلى أنه بموجب الفقرة 3 من المادة 27 من ميثاق الأمم المتحدة، يمتنع من كان طرفا في النزاع عن التصويت، ونرحب بأي سلوك أو اتصال يدل على هذا الامتناع. فلنبعث معاً رسالة واضحة لصالح تعددية الأطراف الشفافة والمسؤولة والفعالة.

وفي مواجهة الفشل، فإن الاستسلام ليس قدرا محتوما علينا. وسنواصل الالتزام بتحمل مسؤولياتنا، داخل مجلس الأمن وخارجه. وكما لوحظ عند تأسيس المنظمة، فإن "الظروف العالمية المتغيرة ستتطلب عمليات لإعادة التكييف، ولكن هذه العمليات لإعادة التكييف هي في إطار السلام وليس الحرب". وتوفر لنا الخطة الجديدة للسلام الفرصة لاتخاذ الخطوات الأولى نحو تحقيق هذا الشكل من إعادة التكيف. فلنغتنم هذه الفرصة.

السيد كويميزاكيس (مالطة) (*تكلم بالإنكليزية*): بينما نحتفل بمرور عامين على اتخاذ القرار 262/76، تؤكد مالطة مجددا دعمها الثابت لروح ذلك القرار المهم والولاية التي يستند إليها. ومما يؤكد على أهمية القرار تنفيذه الفوري وكونه قد حظي بدعم مجموعة من مقدمي مشروع القرار من مختلف الأقاليم.

يكلف ميثاق الأمم المتحدة مجلس الأمن بالتصرف نيابة عن أعضاء الأمم المتحدة. وتشدد مالطة على أنه عندما يفشل مجلس الأمن في مسؤوليته الأساسية المتمثلة في صون السلام والأمن، لا يمكن للأمم المتحدة أن تبقى مكتوفة الأيدي. وبإتاحة الفرصة للجمعية العامة لمناقشة استخدام حق النقض، يؤكد القرار 262/76 من جديد المسؤولية الجماعية لجميع الدول الأعضاء عن صون السلام والأمن الدوليين. ويوضح القرار النهج التكاملي الذي ينبغي أن تتبعه الجمعية العامة ومجلس الأمن في تعزيز الشفافية والمساءلة بشأن استخدام حق النقض. يجب مواصلة ضمان أن يظل مجلس الأمن خاضعا للمساءلة أمام أعضاء الأمم المتحدة على نطاق أوسع. ويُعد القرار بمثابة تذكير بأن استخدام حق النقض لا يمنح الأعضاء الدائمين إمكانية للتصرف المستقل بشكل تام أو يسمح لهم بتجاهل واجب المجلس في صون السلام والأمن الدوليين.

وللأسف، شهدنا خلال العام الماضي زيادة في استخدام حق النقض داخل مجلس الأمن. وقد سُجلت حالات متعددة لاستخدام حق النقض، لا سيما فيما يتعلق بنظام الجزاءات فيما يتعلق بمالي، بموجب قرار مجلس الأمن 2374 (2017)؛ وفريق الخبراء التابع للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1718 (2006) بشأن مالي؛ ومؤخراً، الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. ويساورنا قلق عميق إزاء هذه الاتجاهات التي لا تزال تعيق قدرة مجلس الأمن على الاستجابة بفعالية. لم يؤد الاستخدام المتكرر لحق النقض إلى طريق مسدود في مجلس الأمن فحسب، بل أعاق أيضا إحراز تقدم من خلال الوسائل السلمية.

وعلى نفس منوال التزامنا بالقرار 262/76، نؤكد من جديد دعم مالطة لمبادرتين أخريين ذواتي صلة بالموضوع: الاقتراح الفرنسي – المكسيكي الرامي إلى تقييد استخدام حق النقض في حالات الفظائع الجماعية؛ ومدونة قواعد السلوك التي وضعتها مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية، والتي تدعو إلى الامتناع عن التصويت ضد مشاريع القرارات التي تهدف إلى إنهاء الفظائع الجماعية. وبالإضافة إلى ذلك، لا يزال قرار "الاتحاد من أجل السلام" 377 (د-5) وثيق الصلة بمناقشاتنا. كما نؤكد على أهمية الالتزام بالفقرة 3 من المادة 27 من ميثاق الأمم المتحدة التي تنص على ضرورة امتناع أطراف النزاع عن التصويت على القرارات المتعلقة بتسوية المنازعات بالطرق السلمية.

ومع ذلك، فمن الأهمية بمكان توضيح أن عقد هذه المناقشات ليس مكافئا لتغيير إجراءات حق النقض. ونشدد على أن إطار المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن يظل العملية الوحيدة والمشروعة التي تتم فيها مناقشة إصلاح مجلس الأمن والاتفاق عليه.

وختاما، فإن مالطة، بوصفها عضوا منتخبا في مجلس الأمن وباعتبارها جزءا من الفريق الأساسي الذي تقوده ليختنشتاين، تواصل

الاعتراف بالدور الحاسم الذي يؤديه القرار 262/76 في تعزيز مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ودعم تحقيق المزيد من الشفافية والمساءلة داخل مجلس الأمن.

السيد إكرين (تركيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الرئيس فرانسيس على الدعوة إلى عقد هذه الجلسة في الذكرى السنوية الثانية لاتخاذ القرار التاريخي 262/76، الذي شاركت تركيا في تقديمه بصفتها عضوا في الفريق الأساسي.

تؤيد تركيا تأييداً تاماً البيان المشترك الذي أدلى به الممثل الدائم الليختنشتاين.

قبل عامين، اتخذت الدول الأعضاء خطوة رئيسية لتعزيز دور الجمعية العامة، بما يتماشى مع نص ميثاق الأمم المتحدة وروحه، وذلك لجعل مجلس الأمن أكثر خضوعاً للمساءلة. والجمعية العامة، بوصفها الجهاز الأكثر تمثيلاً في الأمم المتحدة، لها الأسبقية والسلطة على جميع هيئات الأمم المتحدة الأخرى، بما في ذلك مجلس الأمن. وبما تتمتع به الجمعية العامة من الشرعية ومن القدرة على الحشد في سبيل العمل الجماعي والتأثير على صعيد وضع القواعد لضمان تحقيق التقدم للأجيال القادمة، فإن الجمعية العامة تحمي الإرادة الجماعية للمجتمع الدولي كي يتم التعبير عنها بحرية، في حين يستمد المجلس شرعيته من عموم الأعضاء ويتعين عليه الوفاء بمسؤولياته نيابة عن جميع أعضاء الأمم المتحدة.

وفي عالم يتسم بالتعقيد وعدم اليقين والأزمات المتزايدة، تمثل الجمعية العامة منتدى للحوار والتعاون والعمل الجماعي. وفي هذا السياق، اتخذ أعضاء الأمم المتحدة قرارين يدعوان إلى وقف فوري لإطلاق النار في غزة. وللأسف، فشل مجلس الأمن مرارا وتكرارا في أن يحذو حذو الجمعية العامة رغم خطورة الحالة الإنسانية ورغم الجرائم المروعة ضد السكان المدنيين في غزة، حيث تجاوز عدد القتلى الآن 34 000 شخص. إن مستوى الموت والدمار والنزوح في غزة، بما في ذلك ما لحق بموظفي الأمم المتحدة وخدماتها، قد بلغ درجة كارثية.

لقد كشفت التحديات العالمية التي واجهها مؤخرا السلام والأمن عن عيوب مجلس الأمن في تحقيق ولايته، وتحديداً من خلال استخدام حق النقض. ويتزايد الانتقاد الموجه إلى الأعضاء الدائمين في المجلس لإعطائهم الأولوية لمصالحهم الخاصة، وهذا التصور يؤثر سلباً على مصداقية الأمم المتحدة. ولذلك، من الضروري أن تكون الأمم المتحدة ملائمة للغرض من أجل معالجة تلك المسائل والتحديات بكفاءة وسرعة. لذلك، نكرر التأكيد مرة أخرى على أنه من الأفضل إلغاء حق النقض؛ أو على الأقل، يجب الحد من استخدامه.

لقد أثبتت مبادرة حق النقض أنها أداة قيمة في المسائل المتعلقة بالسلام والأمن الدوليين من أجل الصالح العام للبشرية. وقد شهدنا خلال العامين الماضيين كيف خدم القرار هذا الغرض ونقدر نتائجه الملموسة. وتحظى مناقشات الجمعية العامة التي تُنظَّم وفقاً للقرار بمشاركة واسعة من الدول الأعضاء. وتتيح التقارير والملخصات الخاصة التي يعدها مكتب رئيس الجمعية العامة، تماشيا مع أحكام القرار، إجراء مناقشة شفافة ومستنيرة. وعموما، أسهمت مبادرة حق النقض إسهاما كبيرا أيضا في الجهود الرامية إلى تحسين العلاقة بين الجمعية العامة ومجلس الأمن. لقد تحقق الكثير حتى الآن، ولكن لا يزال أمامنا طريق طويل لنقطعه. وستواصل تركيا دعمها الكامل لتلك الولاية المهمة.

السيد محمود (مصر): يأتي حوارنا السنوي اليوم بشأن البند 63 من جدول الأعمال، "استخدام حق النقض"، في وقت بالغ الأهمية ومفصلي، نظرا للتبعات الكارثية لإساءة استخدام حق النقض في مجلس الأمن.

فقبل أقل من أسبوع، شهد مجلس الأمن استخداما جديدا لحق النقض (انظر S/PV.9609)، لا يستند إلى أي أسباب موضوعية أو منطقية، عطل حصول دولة فلسطين على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، وهي منظمة يفترض أن تكون جمّاعة لكافة شعوب ودول العالم. يأتي هذا الاستخدام لحق النقض بعدما سبق استخدامه عشرات المرات فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، مما ساهم على مدار العقود في تأخير حصول الشعب الفلسطيني على كامل حقوقه المشروعة وفقا لقرارات الأمم المتحدة والشرعية الدولية والقانون الدولي.

لقد شهدت الأشهر الستة الماضية وحدها استخدام حق النقض ست مرات فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية. ثلاثة من تلك الاستخدامات لحق النقض ضد قرارات لمجلس الأمن سعت إلى وقف الحرب الشعواء التي تشنها إسرائيل على قطاع غزة منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، لتستمر آلة القتل والدمار والتخريب الإسرائيلية في الإبادة الجماعية للفلسطينيين في القطاع على مرأى ومسمع من العالم كله، دون رادع ودون حساب للأسف.

إن ما يشهده مجلس الأمن لهو خير دليل على أن إصلاحه بات حاجة ملحة يصعب من دونها استمراره في القيام بدوره بموجب ميثاق الأمم المتحدة في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين. وكما يتضح من أحداث الأشهر الماضية، فإن كافة الجهود المبذولة لإصلاح مجلس الأمن ستظل عقيمة ما لم تتضمن إصلاحاً حقيقياً لمسألة حق النقض. فهي ركن الأساس في عمل المجلس والسبب الرئيسي لتعطيل دوره على هذا النحو الذي أصبح يتسبب في الكثير من المآسي، خاصة في الشرق الأوسط.

إننا نجتمع هنا اليوم وفقا لقرار الجمعية العامة 262/76، الذي اتخذ كنتيجة مباشرة لمبادرة دولة ليختنشتاين لمنح الجمعية العامة تكليف دائم بعقد مناقشة مفتوحة في كل مرة يتم فيها استخدام حق النقض. وهنا، أود التأكيد على ترحيبنا بالقرار المشار إليه وبكافة الجهود الرامية إلى الحد من استخدام حق النقض، إلا أننا نشدد أيضا على النقاط التالية.

أولا، إن كافة المبادرات والجهود الرامية إلى إيقاف أو الحد من استخدام حق النقض تظل جهودا إضافية لا تغني عن الإصلاح الحقيقي لحق النقض وممارسته في إطار صفقة إصلاح شاملة لمجلس الأمن، وفقا للمقرر 557/62 بمشتملاته وأركانه الخمسة.

ثانياً، إن الإصلاح الأفضل لحق النقض هو إلغاؤه بشكل كامل، لكي لا يكون لدولة أفضلية أو أولوية على أخرى بمجلس الأمن. إلا أنه إذا ما تعذر ذلك، لأسباب نعلمها جميعا، فمن العدالة والمنطق أن يتم منح حق النقض لأي أعضاء دائمين جدد يتم ضمهم للمجلس، بما في ذلك العضوان الأفريقيان الدائمان المنشودان، وفقا للموقف الأفريقي الموحد المنصوص عليه بتوافق آراء إيزولويني وإعلان سرت.

ثالثا، إن المفاوضات الحكومية الدولية لإصلاح مجلس الأمن تظل هي المنتدى الوحيد والحصري للتشاور بين الدول الأعضاء بالأمم المتحدة على هذه المسألة، وصولا لتبني صفقة شاملة للإصلاح تستند إلى أوسع قبول سياسي ممكن، وبما يساهم في تحقيق عدالة التمثيل بالمجلس وجعل عملية اتخاذ القرار به أكثر ديمقراطية، مع تعزيز قيم الشفافية والمساءلة والكفاءة.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): قبل عامين، اتخذت الجمعية العامة القرار 262/76 بشأن النظر في حالات استخدام حق النقض في مجلس الأمن. ويمكن القول أنه خلال هذا الوقت لم يتمكن القرار من إثبات قيمته المضافة. وهذا ليس مستغرباً، لأنه صُمم في المقام الأول كوسيلة للترويج الذاتي لواضعيه، الذين قرروا تحقيقا لمصالحهم استغلال التضاؤل الكبير في فرص إيجاد حل توافقي بشأن المسائل المعقدة المتعلقة بالسلام والأمن الدوليين في المجلس، وهو ما يحدث في ظل ظروف الاضطراب المتزايد باطراد في العلاقات الدولية.

في الوقت نفسه، يحاول المدافعون عن الهجمات على مجلس الأمن تجاهل العمل المكثف الذي يقوم به أعضاء مجلس الأمن على مدار الساعة أحيانا في محاولة لإيجاد حل توافقي. والأطراف التي هي في أفضل وضع لتأكيد ذلك الأمر هي الدول التي غادرت المجلس مؤخرا بعد عامين من توليها العضوية غير الدائمة في المجلس. فحق النقض لا يُستخدم إلا عندما يتضح عدم إمكانية إيجاد حل توافقي، أو إذا كانت المبادرة التي طُرحت في مجلس الأمن قد صُممت في الأصل فقط كطريقة للنيل من الخصم، فيتم عندئذ استخدام حق النقض.

وفي الوقت نفسه، فإن مؤيدي هذه الفكرة المثيرة للجدل، التي تسمح لهم بالثناء على أنفسهم لتنفيذها من على منبر الجمعية العامة مرة واحدة في السنة، يعملون حصرا على أساس الإحصاءات ولا يحاولون تحليل أسباب ونتائج استخدام حق النقض من جانب الأعضاء الدائمين

في مجلس الأمن في كل حالة محددة. هذه الظروف مهمة جدا. فعلى سبيل المثال، منذ تشرين الأول/أكتوبر 2023، استخدم زملاؤنا الأمريكيون حق النقض أربع مرات لضمان عدم منع إسرائيل من مواصلة عمليتها اللاإنسانية في غزة، التي ارتفع عدد ضحاياها إلى أكثر من 000 34 فلسطيني مسالم، معظمهم من النساء والأطفال، في انتهاك لمبادئ القانون الدولي الإنساني؛ ومرة لمنع منح فلسطين العضوية في الأمم المتحدة. وقد فعلوا ذلك ولا يزالون يفعلونه خلافاً لإرادة الغالبية الساحقة من أعضاء الأمم المتحدة، وهو ما انعكس على وجه الخصوص في القرار دإط–22/10، الذي اتخذته الجمعية العامة في الدورة الاستثنائية الطارئة المستأنفة في 12 كانون الأول/ديسمبر 2023 (انظر A/ES-10/PV.45) وأيدته 153 دولة.

غير أن ما حدث، على سبيل المثال، أن قرارنا نحن وزملاؤنا الصينيون بأن نستخدم حق النقض ضد مشروع القرار الأمريكي بشأن غزة (مشروع القرار S/2024/239) في 22 آذار/مارس (انظر S/PV.9584) قد سمح للمجلس بعد ثلاثة أيام باتخاذ القرار المكثف 2728 (2024)، الذي أعده الأعضاء العشرة غير الدائمين في مجلس الأمن، والذي كان جوهره مطالبة مباشرة بوقف فوري لإطلاق النار لفترة شهر رمضان، وهو ما كان من المفترض أن يؤدي إلى وقف إطلاق نار مستدام. وبناءً على ذلك، كان هذا القرار هو القرار الصحيح الوحيد الذي يعكس إرادة الغالبية الساحقة من أعضاء المجتمع الدولي. وما حدث هو أفضل رد على من ينتقدون وجود حق النقض للأعضاء الخمسة الدائمين وأفضل تأكيد على عدم منطقية النهج الآلي الذي يتبعه المبادرون بطلب عقد مناقشة اليوم لأن أحدا منهم لم يذكر حتى هذا الفارق النوعي.

لقد ذكرنا باستمرار سواء في قاعة مجلس الأمن أو في إطار المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح المجلس أن حق النقض الذي يتمتع به الأعضاء الدائمون هو حجر الزاوية في هيكل الأمم المتحدة بأكمله. ومن دونه، سيكون المجلس هيئة تصادق تلقائيا على قرارات مشكوك فيها تفرضها أغلبية شرطية وسيكون من الصعب تنفيذها. وبطبيعة الحال، فإن استخدام حق النقض هو أقصى تدبير عندما تُستنفد الخيارات الأخرى للتوصل لحلول. ولم تخف روسيا قط أسبابها لاستخدام حق النقض، ونحن على استعداد لشرح هذه الأسباب في المستقبل، بما في ذلك في الجمعية العامة. وجميع هذه البيانات متاحة للعامة.

ومع ذلك، ينبغي ألا ننسى أن حق النقض حق أساسي، وهو جزء لا يتجزأ من الآليات المنصوص عليها في المادة 27 من ميثاق الأمم المتحدة. واستخدامه ليس انتهاكا لأي شيء. وإننا مقتنعون بأن حق النقض في حد ذاته ليس هو ما ينبغي انتقاده، بل عدم رغبة بعض أعضاء المجلس في الاستماع إلى آراء الآخرين وأخذها بعين الاعتبار بهدف إيجاد حلول توفيقية ومتوازنة. والمثال الذي قدمته عن تغطية الولايات المتحدة لأفعال إسرائيل في غزة هو أفضل مثال على ذلك.

ومن الضروري أيضا انتقاد أولئك الذين لا ينفذون أحكام قرارات مجلس الأمن أو يتجاهلونها عمدا أو يفسرونها على هواهم. ولا يزال المجتمع الدولي، على وجه الخصوص، في حيرة من أمره، بسبب بيان الولايات المتحدة الذي يفيد بأن قرارات المجلس غير ملزمة قانوناً. وهذا في حد ذاته انتهاك واضح لميثاق الأمم المتحدة. ومن بين هذه القرارات التي دأب الزملاء الغربيون على تخريبها باستمرار القرارات المتعلقة بفلسطين والصحراء الغربية وتسوية كوسوفو والبرنامج النووي الإيراني. وفي وقت من الأوقات، حاولوا تجاهل اتفاقات مينسك بشأن تسوية النزاع الأوكراني الداخلي، والتي تمت الموافقة عليها بموجب قرار لمجلس الأمن. ونشهد الآن جميعاً بأم أعيننا نتائج تلك السياسة الإجرامية وقصيرة النظر.

إننا نحث زملاءنا، بدلا من الدخول في المناقشة غير المجدية اليوم بشأن حق النقض، التي تتلخص أساسا في انتقاد شامل لمجلس الأمن، على أن ينظروا في الحاجة إلى تقسيم واضح للعمل بين مجلس الأمن والجمعية العامة لضمان عدم تعدي أي من هاتين الهيئتين على صلاحيات الهيئة الأخرى وأن تتصرف كلتاهما بشكل صارم وفقا لميثاق الأمم المتحدة. وسيعود ذلك بالنفع على منظمتنا العالمية وعلى كامل نظام العلاقات الدولية الذي يشهد تحولاً صعباً وتعددية أطراف حقيقية.

السيدة رودريغيس مانسيا (غواتيمالا) (*تكلمت بالإسبانية*): نقدر الدعوة اليوم لمناقشة موضوع ذي صلة بركيزة السلام والأمن في الأمم المتحدة، وهو استخدام حق النقض في إطار مجلس الأمن.

ويؤيد وفد بلدي البيان المشترك الذي أدلى به ممثل ليختنشتاين باسم مبادرة حق النقض.

كانت غواتيمالا واحدة من الدول الأعضاء الـ 83 التي روجت للقرار 262/76، المعنون "تكليف دائم بعقد مناقشة للجمعية العامة عندما يتم استخدام حق النقض في مجلس الأمن"، وتشيد بأنه قد جرى، للسنة الثانية على التوالي، إدراج موضوع يشكل للأسف هَمّا لنا جميعا والإبقاء عليه في برنامج عمل الجمعية العامة.

إن المرات التي استُخدم حق النقض ضد مشاريع القرارات المتعلقة بتجديد الإذن باستخدام المعابر الحدودية للعمليات الإنسانية في شمال غرب الجمهورية العربية السورية؛ وتجديد ولاية فريق الخبراء التابع للجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 2374 (2017) بشأن مالي؛ وتجديد ولاية فريق الخبراء التابع للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1718 (2006) بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية؛ وإدانة العدوان غير المبرر ودون سابق استفزاز على أوكرانيا؛ وإدانة هجمات حماس الإرهابية ضد إسرائيل؛ وإدانة الرد الإسرائيلي غير المتناسب ضد غزة؛ ووقف إطلاق النار للسماح باستئناف الحوار من أجل التوصل إلى حل الدولتين، ومؤخراً استخدام حق النقض ضد منح فلسطين العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، كشفت جميعا مرة أخرى عن الشلل الذي أصاب أعلى جهاز مسؤول عن صون السلام والأمن الدوليين.

إننا نعترف بالعمل الذي قام به الأعضاء غير الدائمين في تقديم ثلاثة قرارات اتخذها مجلس الأمن بشأن الحالة الإنسانية في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، والتفاوض بشأنها. ومع ذلك، ما دام استخدام حق النقض مستمرا ضد القرارات التي تعالج أسباب النزاع، ستستمر الأزمات في التصاعد وسيفشل المجلس في الوفاء بالتزامه الأساسي في الحفاظ على السلام والأمن العالميين.

ويجب أن يكون مجلس الأمن متسقاً في القيام بوظائفه، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة. ولذلك، من الملح أكثر من أي وقت مضى إجراء إصلاحات من أجل تجنب تفاقم الأزمات الإقليمية والعالمية. وفي هذا الصدد، تعكف غواتيمالا على إجراء تحليل دقيق لمختلف المقترحات التي قُدمت حتى الآن في عملية المفاوضات الحكومية الدولية فيما يتعلق بمسائل التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه وواجب استخدام حق النقض بمسؤولية.

ونرحب بالتنفيذ الكامل لقرار "الاتحاد من أجل السلام" 377 (د-5)، الذي يسمح بعقد دورة استثنائية طارئة للجمعية العامة عندما لا يتمكن مجلس الأمن من أداء مهامه بسبب عدم وجود إجماع بين الأعضاء الدائمين. وهذا القرار آلية مفيدة لإشراك المجتمع الدولي في صنع القرارات المتعلقة بصون السلام والأمن، ولكنه للأسف لم يغير بشكل كبير من مشكلة استخدام حق النقض.

من ناحية أخرى، نحث مرة أخرى الأعضاء الدائمين بقوة على تجنب استخدام حق النقض عندما يتعلق الأمر بمنع أو وقف الحالات التي تنطوي على فظائع جماعية، وفقا للمبادرة الفرنسية المكسيكية التي يدعمها بلدنا، استناداً إلى فرضية سياسية معيارية هي المسؤولية عن الحماية. وتؤيد غواتيمالا فرض قيود على استخدام حق النقض، على النحو المتوخى في مدونة قواعد السلوك لمجموعة المساءلة والاتساق والشفافية.

إننا نطالب مجلس الأمن، ولا سيما الأعضاء الدائمين، بالارتقاء إلى مستوى الحدث والامتثال لالتزاماتهم في مسائل السلام والأمن الدوليين، وبالتالي تجنب المزيد من إراقة الدماء، وخاصة بين السكان المدنيين، والأزمات الإنسانية الخطيرة وتخلف النمو. ونؤكد من جديد وبشكل لا لبس فيه الحاجة الملحة لوضع حد لجميع الاعتداءات والسعي إلى تسوية النزاعات سلميا، مع الاحترام الكامل للسيادة والاستقلال والسلامة الإقليمية وحقوق الإنسان وأمن الجميع. ولا يمكننا أن نتغاضى عن التعبيرات الداعية إلى الحرب والتي تؤثر على الجميع في المجتمع الدولي.

السيد فان شالكويك (جنوب أفريقيا) (*تكلم بالإنكليزية*): تعرب جنوب أفريقيا عن تقديرها لعقد هذه المناقشة في الجمعية العامة بشأن مبادرة حق النقض.

وفي حين أن اتخاذ القرار 262/76 لا يزال يلفت الانتباه إلى مسألة الاحتكام إلى الفقرة 3 من المادة 27 من ميثاق الأمم المتحدة، التي تقتضي أن يكون اتخاذ جميع قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالمسائل الموضوعية بتصويت يؤيده الأعضاء الدائمون، فإننا لا نعتقد أن هذه المبادرة تلغي الحاجة إلى الإصلاح العاجل لمجلس الأمن، إصلاح يعالج التحديات الهيكلية داخل المجلس نفسه.

والواقع أن أوجه القصور في المجلس أصبحت أكثر وضوحا مع تزايد عدد مناقشات الجمعية العامة بشأن البنود التي استُخدم حق النقض بشأنها في المجلس. وفي الواقع، شهدنا بالفعل أن الانقسامات والتحديات في المجلس أصبحت أكثر وضوحا خلال هذه الفترة التي شهدت زيادة التوترات الجيوسياسية. وفي الوقت الذي يشهد فيه العالم ما خلصت محكمة العدل الدولية إلى أنه يمثل بشكل معقول حالة إبادة جماعية في غزة، فإن المجلس عاجز عن التصرف، وما زلنا نشهد التشكيك في مصداقية الأمم المتحدة وتصميمها على إنقاذ الأجيال القادمة من ويلات الحرب. ويبدو ذلك المقصد بعيدا أكثر فأكثر عن أن يصبح حقيقة واقعة.

وتواصل جنوب أفريقيا التأكيد على سلطة الجمعية العامة والدور المحوري الذي تضطلع به باعتبارها أكثر أجهزة الأمم المتحدة تمثيلا وديمقراطية وشمولا للجميع. ومن ثم، لا بد أن تتمكن الجمعية العامة من مساءلة مجلس الأمن، مع إتاحة المجال له في الوقت نفسه لتنفيذ ولايته. وعندما يصل المجلس إلى طريق مسدود، يجب أن يكون الهدف من عرض المسألة على الجمعية العامة كسر الجمود في المجلس وليس إدامة الانقسامات. وينبغي أن نعترف أيضا بأن زيادة تواتر استخدام حق النقض، كما رأينا مؤخرا، يشير إلى تزايد الافتقار إلى الوحدة داخل المجلس. وينص الميثاق بوضوح على أن المجلس يتصرف بالنيابة عن عموم أعضاء الأمم المتحدة. وإذا تبين أن المجلس يخفق في ذلك الأمر، يجب على الجمعية ألا ترسخ ذلك الإخفاق، بل أن تقود المجتمع الدولي إلى طريق الحل.

وعلى الرغم من المحاولات الجادة التي تبذلها الدول الأعضاء للقيام بذلك، يُقابل الصوت الأخلاقي للجمعية العامة وقدرتها على الإقناع بالتجاهل. ولذلك، يتعين علينا النظر في ما إذا كانت مبادرة استخدام حق النقض قد حققت هدفها المتمثل في المساءلة وما تعنيه هذه المساءلة بالضبط بموجب المادة 10 من الميثاق، المتعلقة بدور الجمعية العامة، والفقرة 1 من المادة 24، المتعلقة بالمسؤولية المحددة للمجلس تجاه أعضاء الأمم المتحدة عموما.

وسيكون من المهم في هذا الصدد أن نضع في الاعتبار أنه لا يمكن للجمعية العامة أن تقدم أي توصية بشأن نزاع أو حالة قيد نظر مجلس الأمن خلال أي جلسة عادية. لكن ينبغي ألا يعني ذلك أن يكون عموم أعضاء الأمم المتحدة بالضرورة عاجزين أمام الفظائع الجماعية أو خطر الإبادة الجماعية. بل قد يكون من المفيد استكشاف الكيفية التي يمكن بها أن توضح الجمعية العامة موقفها بشأن هذه المسائل ويمكن اعتبار ذلك جهدا لتعزيز الوحدة داخل المجلس عندما يصل إلى طريق مسدود.

ومن ثم، ينبغي مواصلة التركيز بثبات على توليد مزيد من الزخم لإصلاح مجلس الأمن نفسه. ويجب أن ننتقل من مجرد الاستجابة للأزمات إلى بذل مزيد من الجهود المتضافرة لمنعها والتصدي لأسبابها الجذرية. ويمكن للمجلس بعد إصلاحه، وللجمعية العامة بعد تنشيطها أن يجعلا ذلك حقيقة واقعة.

في الختام، سيواصل وفد بلدي العمل بصورة بناءة والمشاركة بنشاط في عمليتي تنشيط الجمعية العامة وإصلاح المجلس، حتى لا نضطر إلى اللجوء إلى نُهج مجزأة في مسعانا لجعل الأمم المتحدة وأجهزتها أكثر كفاءة فعالية وشفافية وملاءمة للغرض المنشود وشمولا للجميع.

السيد المعاودة (قطر): يسرنا أن نشارك في هذه المناقشة السنوية التي تعقدها الجمعية العامة تحت البند 63 من جدول الأعمال، ”استخدام حق النقض“، عملا بالقرار 262/76، والذي كانت دولة قطر ضمن المجموعة الأساسية للدول المقدمة له.

وننضم إلى البيان الذي ألقته إمارة ليختنشتاين نيابة عن مجموعة الدول الملتزمة بتطبيق هذا القرار. كما يسرنا أن نغتنم هذه الفرصة للإشادة بالمبادرة الخاصة بإعداد ملخصات للجلسات التي تعقدها الجمعية العامة عملا بالقرار، مما يساهم في تنفيذه بفعالية.

وأتى اهتمام دولة قطر بهذه المبادرة، إدراكا منها لأهميتها في تجسيد الدور الهام للجمعية العامة وفقا لميثاق الأمم المتحدة الذي يمنحها اختصاصا في المسائل المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدوليين، وأنه من الضروري أن تواصل الجمعية العامة الاضطلاع بهذا الدور وأن تستمر في مناقشة المسائل التي يُستخدم فيها حق النقض ضمن الهيئات التمثيلية الأشمل في الأمم المتحدة، خاصة وأنها تنطوي على جوانب متعددة اقتصادية واجتماعية وإنسانية وحقوقية وغيرها.

إنه منذ اتخاذ القرار المذكور، فقد تعاظم دور الجمعية العامة فيما يتعلق بحفظ السلم والأمن الدوليين، حيث ساعدت هذه المبادرة في صياغة علاقة أكثر فعالية وتكاملا بين الهيئتين في إطار الحفاظ على السلم والأمن الدوليين. وفي هذا الصدد، نشير إلى أن الجمعية العامة قد عقدت خمس جلسات منذ بداية الدورة الحالية، منها ثلاث جلسات حول الوضع في قطاع غزة نظرا لتكرار فشل وعجز المجلس في الاضطلاع بمسؤولياته للاستجابة لهذا الوضع الإنساني الكارثي وغير المسبوق، وذلك عقب استخدام حق النقض من قبل دول دائمة العضوية، الأمر الذي أتاح فرصة هامة لإجراء مناقشة جادة في الجمعية العامة عكست الإجماع الدولي إزاء مطلب الإيقاف الفوري للعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، وحقن دماء أشقائنا الفلسطينيين وحمايتهم وفقا للقانون الدولي الإنساني.

كما أوضحنا عند اتخاذ القرار 262/76 (انظر A/76/PV.69)، فإنه لا يسعى لأن يتعدى على ولاية أو مهام مجلس الأمن، حيث إن معالجة القرار لمسألة الفيتو مقتصرة على ما يتعلق بدور ومهام الجمعية العامة، وفقا لولايتها بموجب الميثاق. كما أنه لا يمس بعملية المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن فيما يتعلق بمسألة حق النقض. إلا أننا نرى في اتخاذ ذلك القرار وما تم وسيتم بناء عليه من مناقشة في الجمعية العامة للمسائل التي يتم فيها استخدام حق النقض فرصة للدفع نحو تحقيق التوافق المطلوب والسعي لتجنب استخدام حق النقض مستقبلا في تلك المسائل، وبالتالي الوفاء بمسؤولية مجلس الأمن تجاه صون السلم والأمن الدوليين.

وختاما، إن دولة قطر، وانطلاقا من التزامها المعروف تجاه تعددية الأطراف، تؤكد على مركزية دور الجمعية العامة بوصفها الهيئة التمثيلية الأشمل في الأمم المتحدة. وكما نرى البناء على هذه المبادرة من خلال قيام الجمعية العامة بتقديم توصيات في المواضيع التي لم ينهض فيها المجلس بدوره ومسؤولياته، وخاصة الحالات المتعلقة بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والتهديدات الخطيرة للسلم والأمن الدوليين.

السيدة يوريتشكو (سلوفينيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر الرئيس فرانسيس على عقد هذه المناقشة المهمة بشأن استخدام حق النقض.

تؤيد سلوفينيا البيان الذي أدلى به ممثل ليختنشتاين باسم مجموعة من البلدان الملتزمة بتطبيق القرار 262/76.

نشعر بقلق بالغ إزاء الزيادة الكبيرة في استخدام حق النقض خلال السنوات الأربع والعشرين الماضية، التي شهدت تصاعد الانقسامات في مجلس الأمن. ومنع استخدام هذا الحق مجلس الأمن من إبداء رأيه والتصرف في عدة حالات تمثل تهديدا للسلام والأمن الدوليين.

لقد مر عام آخر منذ أن اتخذت الجمعية العامة القرار التاريخي 262/76، الذي أنشأ ولاية الجمعية العامة لعقد مناقشة في كل مرة يُستخدم فيها حق النقض في مجلس الأمن. ومر عام أيضا منذ أن عقدنا مناقشتنا الأولى بشأن استخدام حق النقض (انظر A/77/PV.68 وما يليها) للتفكير في آثار مبادرة حق النقض. وكنا نأمل أن يكون للمبادرة تأثير رادع وألا نحتاج إلى استخدام هذه الآلية كثيرا. وبالتالي، فإن مما يثير القلق بصفة خاص أن الجمعية العامة قد اضطرت، في السنة الأولى من وجود الآلية، إلى الاجتماع ثلاث مرات لمناقشة استخدام حق النقض الذي يعرقل اعتماد مشاريع قرارات متعلقة بمسائل السلام والأمن.

وللأسف، فإن الأمور تواصل السير في الاتجاه الخاطئ. ومنذ مناقشتنا الأخيرة في نيسان/أبريل 2023، استُخدم حق النقض تسع مرات – أربع مرات بالفعل هذا العام – مما حال دون اتخاذ مجلس

الأمن الإجراءات اللازمة على وجه الاستعجال بشأن غزة وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ومالي وسورية. ويجب ألا نعتبر ذلك مجرد مسألة إحصائية بل مثالا على عجز مجلس الأمن عن الوفاء بمسؤوليته الأساسية في صون السلام والأمن الدوليين. إنها قصص الأرواح المفقودة والأحلام المحطمة والمعاناة التي لا نهاية لها والأمل المفقود في أولئك الذين عُهد إليهم قبل 79 عاما بصلاحية منع مثل هذه المآسي. ولذلك، نعتقد أنه من المهم أن يتطرق مجلس الأمن بانتظام إلى مسألة استخدام حق النقض في تقريره السنوي المقدم إلى الجمعية العامة.

إن حق النقض ليس امتيازا. بل العكس، إنه صلاحية يتحمل من يتولاها أعلى درجات المسؤولية. وبالتالي، يجب توخي المسؤولية والشفافية والمساءلة الكاملة في استخدامه. ولا ينبغي أبدا عدم إساءة استخدامه أو استخدامه لعرقلة إجراءات يلزم اتخاذها على وجه الاستعجال لصون السلام. ولهذا السبب، تؤيد سلوفينيا المبادرات الرامية إلى الحد من استخدام حق النقض.

وتؤيد سلوفينيا، بصفتها عضوا في مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية، مدونة قواعد السلوك فيما يتعلق باستخدام حق النقض في إجراءات مجلس الأمن المتخذة ضد الإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب. وفضلا عن ذلك، نؤيد الإعلان السياسي بشأن تعليق حق النقض في حالات الفظائع الجماعية، الذي أصدرته فرنسا والمكسيك. ونشجع الدول الأعضاء التي لم تنضم بعد إلى هذه المبادرات المهمة على الانضمام إليها.

ومن خلال مبادرة حق النقض، طالب الأعضاء بزيادة مساءلة مجلس الأمن عن قراراته بعدم التصرف بناء على مسؤوليته الأساسية عن صون السلام والأمن الدوليين. وهي خطوة مهمة نحو الوفاء بالتزامنا باتخاذ تدابير جماعية فعالة لمنع وإزالة الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين. ولم تدعم سلوفينيا القرار المتعلق بمبادرة حق النقض فحسب، بل شاركت في تقديمه وشاركت بنشاط في جميع مناقشات الجمعية العامة بعد استخدام حق النقض في مجلس الأمن. وعلاوة على ذلك، لم ندخر جهدا، خلال فترة عضويتنا غير الدائمة في مجلس الأمن، في محاولة تيسير تحقيق نتائج إيجابية في عمل المجلس.

السيدة ستويفا (بلغاريا) (*تكلمت بالإنكليزية*): إن بلغاريا، بوصفها عضوا في المجموعة الأساسية من الدول التي قدمت القرار 262/76، المعروف أيضا بمبادرة حق النقض، قبل عامين، تؤيد تماما البيان المشترك الذي أدلى به ممثل ليختنشتاين باسم مجموعة الدول الملتزمة بتنفيذه.

ونود أن نضم صوتنا إلى أولئك الذين رحبوا بالتغير الهيكلي الذي أحدثته مبادرة حق النقض في العلاقات بين الجمعية العامة ومجلس الأمن من أجل زيادة الشفافية والمساءلة في عمل المجلس. كما كان لمبادرة حق النقض تأثير سياسي حقيقي على أسلوب عمل الجمعية العامة. فالمناقشات والتقارير الخاصة وممارسة رئيس الجمعية العامة المتمثلة في إصدار موجزات للمناقشات تزيد من السبل التي تحظى من خلالها مبادرة حق النقض باهتمام كبير على مستوى جميع الدول الأعضاء ويمكن أن تصل إلى عامة الناس.

وقد تجلت مبادرة حق النقض بشكل إيجابي بالفعل في تقرير المجلس الاستشاري الرفيع المستوى المعني بتعددية الأطراف الفعالة، ويُتوقع بشكل متزايد أن تحظى بالاعتراف في ميثاق المستقبل باعتبارها أداة بالغة الأهمية لزيادة توسيع دور الجمعية العامة في مسائل السلام والأمن، وفقا للميثاق.

وتشكل مبادرة حق النقض أداة قوية تذكّر كل عضو دائم في مجلس الأمن بأننا، نحن الدول الأعضاء، قد عهدنا إلى مجلس الأمن، من خلال الفقرة 1 من المادة 24 من ميثاق الأمم المتحدة، بالمسؤولية الرئيسية عن صون السلم الدولي واتفقنا على أن مجلس الأمن ينوب عنا في قيامه بواجباته التي تفرضها عليه هذه المسؤولية. ومن ثم، فإن استخدام حق النقض سيؤدي إلى مواجهة جميع الأعضاء وسماع ما إذا كان الأعضاء يرون أن استخدام هذا الحق قد أفاد السلام والأمن أم لا.

وفي هذا الصدد، ندعو أعضاء مجلس الأمن إلى مواصلة تنفيذ أحكام الفقرة 3 من المادة 27 من الميثاق والتقيد بها. ولئن كان هذا

الحكم الوارد في الميثاق موجها إلى كل عضو من أعضاء المجلس، فإن له وزنا خاصا بالنسبة للأعضاء الخمسة الدائمين حيث إنه ينبغي ألا يستخدم الأعضاء الدائمون في المجلس حق النقض ضد الإجراءات التي تهدف إلى صون السلام والأمن الدوليين لمجرد حماية مصالحهم الوطنية.

وينبغي أن تكون المناقشات في الجمعية العامة بناءة وأن ترمي إلى إيجاد حلول تتعلق بموضوع حق النقض في المجلس. ولهذا السبب بالضبط، وحرصا على مصداقية المنظمة وفعاليتها، ينبغي للجمعية العامة أن تستخدم صلاحياتها بموجب المادة 11 من الميثاق استخداما كاملا وألا تتردد في ممارسة سلطتها في التوصية باتخاذ مجلس الأمن إجراءات بشأن المسائل المتعلقة بصون السلام والأمن الدوليين.

في الختام، تمثل مناقشة اليوم، بالنسبة لوفد بلدي، فرصة قيمة لرسم سبل جديدة لتعددية الأطراف والتعاون ولبناء الثقة بين الجهازين الرئيسيين لمنظمتنا. وبينما ننظر في كيفية البناء على مبادرة حق النقض وإيجاد سبل يمكن بها للجمعية العامة أن تتصرف عندما لا يستطيع المجلس أو لا يريد أن يتصرف، يجب أن نتذكر أن كل استخدام لحق النقض لا يسلط الضوء على شلل مجلس الأمن ويضر بتعددية الأطراف الفعالة فحسب، بل إن ممارسة حق النقض، أولا وقبل كل شيء، تزيد من معاناة السكان المدنيين في المناطق التي مزقتها النزاعات. وفي هذا الصدد، فإن مبادرات مثل مدونة قواعد السلوك لمجموعة المساءلة والاتساق والشفافية والإعلان السياسي الفرنسي المكسيكي بشأن تعليق حق النقض في حالات الفظائع الجماعية، خطوات متاحة بالفعل وذات مصداقية لجعل المجلس أكثر استعدادا لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين، وتستحق دعم جميع أعضاء الجمعية.

السيد غالا لوبيس (كوبا) (*تكلم بالإسبانية*): يجب أن تتمكن الجمعية العامة من الاضطلاع الكامل بالدور المهم أُنيط بها بموجب ميثاق الأمم المتحدة في مسائل السلام والأمن الدوليين. وقد تأثرت ولاية الجمعية العامة فيما يتعلق بتلك القضايا بشدة جراء تزايد ميل مجلس الأمن إلى اغتصاب وظائفها وتوسيع نطاق تعريف السلام والأمن الدوليين بشكل متزايد على حساب المسؤوليات التي تقع على عاتق أكثر أجهزة منظومة الأمم المتحدة ديمقراطية وتمثيلا.

وفيما يتعلق بالولاية التي نشأت عنها الممارسة التي نضطلع بها اليوم، سجل وفد بلدي آراءه عندما اتُخذ القرار 262/76 (انظر A/76/PV.69). غير أنني أؤكد من جديد أن كوبا ترى أن أحكام الفقرة 4 من القرار 262/76، بشأن إدراج بند "استخدام حق النقض" بندا دائما في جدول أعمال الجمعية العامة، لا يمكن تفسيرها بأي حال من الأحوال على أنها تمس بالصلات التي لا تنفصم بين المسائل الخمس التي تتناولها العملية الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن، بموجب المقرر 557/62.

وينبغي عدم تحليل مسألة حق النقض بمعزل عن المسائل الأخرى في إطار ولاية المفاوضات الحكومية الدولية. وإلا، فلن يمكن تحقيق الإصلاح الشامل للمجلس الذي نحتاج إليه. فالمسائل الرئيسية الخمس المحددة لإصلاح هذا الجهاز، بما في ذلك مسألة حق النقض، مترابطة بصورة وثيقة وتشكل مجموعة متكاملة. وفي الوقت نفسه، نصر على أنه لا يكفي أن يقتصر تقديم مجلس الأمن لتقارير خاصة على الحالات التي استُخدم فيها حق النقض. وسيكون ذلك نهجا تقييديا وانتقائيا بشكل واضح في التعامل مع ما ينص عليه الميثاق في الفقرة 1 من المادة 15 والفقرة 3 من المادة 24. بل على العكس من ذلك، إن مجلس الأمن ملزم بتقديم تقارير خاصة لتنظر فيها الجمعية العامة كلما كان ذلك ضروريا وليس في حالة المسائل المتصلة بحق النقض فحسب.

أخيرا، نذكر بأن ولاية القرار 262/76 لا تحل محل أحكام المادتين 8 (ب) و 9 (ب) من النظام الداخلي للجمعية العامة، فيما يتعلق بعقد دورات استثنائية طارئة. وبالنسبة للمجلس، ندعو مرة أخرى إلى إصلاحه الشامل على وجه الاستعجال من أجل تحويله إلى الهيئة التمثيلية الديمقراطية والشفافة التي يطالب بها المجتمع الدولي.

وتُعقد هذه الجلسة بعد أيام قليلة من استخدام حكومة الولايات المتحدة مرة أخرى لحق النقض المنافي للديمقراطية والذي عفا عليه الزمن لحماية إسرائيل. ويجب أن تكف الولايات المتحدة عن عرقلة

انضمام فلسطين إلى الأمم المتحدة. إن سياسة ازدواجية المعايير والانتقائية التي تنتهجها حكومة الولايات المتحدة، التي تخترع باستمرار حيلا جديدة لضمان إفلات إسرائيل من العقاب وتبرئتها من المسؤولية عن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي ترتكبها، تقوض بشكل متزايد مصداقية مجلس الأمن الذي فقد بالفعل مصداقيته.

السيدة داكواك (نيجيريا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشيد بالرئيس فرانسيس على عقد هذه المناقشة المهمة مرة أخرى بشأن استخدام حق النقض. ونثني على ليختنشتاين التي طرحت المبادرة المتعلقة باستخدام حق النقض ونرحب بالقرار 262/76 وبالإنجازات التي تحققت حتى الآن، سيما فيما يتعلق بالشفافية والمساءلة في عمل مجلس الأمن.

في ضوء عدد النزاعات المندلعة في جميع أنحاء العالم وأمام تصاعد العنف والحالة الراهنة في الشرق الأوسط، تبين أن التوافق في الآراء بين الأعضاء الدائمين الذين يتمتعون بحق النقض أمر بعيد المنال، مما يعوق اتخاذ إجراءات فعالة تصديا للتحديات المتعلقة بتدهور الأمن التي تواجه العالم. ونوقشت هذه التحديات الأمنية، بما فيها استخدام حق النقض، مرارا، ولكننا نشهد نزاعات يتسع نطاقها ويشتد أوارها وتتجدد على الدوام. وقد أعاقت كثرة استخدام حق النقض في الآونة الأخيرة فرصة التصدي للحالة الراهنة في الشرق الأوسط.

لقد أُنشئت الأمم المتحدة في ظل انهيار النظام الدولي وأهوال الحروب والجوع والمعاناة الإنسانية. بيد أننا، بعد مرور 80 عاما، ما زلنا نشهد حالات أسوأ كان ينبغي أن تخف حدتها بتحرك أو تقاعس الأعضاء الخمسة الدائمين في المجلس، الذين ينبغي تحميلهم المسؤولية. ولذلك، فإن الالتزام بالنظام القائم على القواعد والدفاع عنه، وفقا للمبادئ والأهداف المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة يتوقف على كل دولة عضو، بما في ذلك الدول التي تتمتع بحق النقض، إذ لا بديل عن النهج المتعدد الأطراف في معالجة المسائل العالمية، بما في ذلك الحالة الجارية التي تتابع فصولها أمام أعيننا.

ويجب أن يظل مجلس الأمن صوتا للعقل والاعتدال ويجب ألا يتقاعس أبدا عن العمل، في إطار ميثاق الأمم المتحدة، من أجل السلام والأمن الدوليين والتقدم الإنساني والعدالة والتنمية المستدامة. ويجب أن نسعى جميعا إلى إيجاد حلول جديدة والاستفادة من الحلول القائمة لمواجهة النزاعات العديدة في العالم. وبفعل التطورات الأخيرة، أصبح حق النقض سلاحا من أسلحة المصلحة الذاتية، ولهذا السبب ينضم وفد بلدي إلى الدعوة إلى تقييد استخدام حق النقض أو حظره أو إلغائه ويؤيدها. فقد أصبح العالم أكثر انقساما بسبب التوترات الجيوسياسية، ومن الواضح أن مجلس الأمن قد أصبح مسيسا وعاجزا عن الوفاء بولايته المتعلقة بصون السلام والأمن الدوليين بشكل فعال.

وبالتالي، ندعو إلى إحداث تحول وتحقيق الشفافية في النظام المتعدد الأطراف وتخليصه من الانتقائية والمعايير المزدوجة. وتدعو نيجيريا الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن إلى الاضطلاع بمسؤولياتهم. ويجب أن نكون مهيئين لاتخاذ خطوات تكفل أهمية المنظمة بالعمل الدؤوب على تحقيق إصلاح مجدٍ للنظام، بسبل منها التصدي لسوء استخدام حق النقض من أجل تحقيق مصالح سياسية. ولا تزال نيجيريا ملتزمة تماما بضرورة إجراء إصلاح شامل لمنظومة الأمم المتحدة يسهم إسهاما كبيرا في التمسك بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأهدافه ومثله العليا من أجل بناء عالم أكثر عدلا يقوم على العالمية والإنصاف والتوازن الإقليمي.

وسيكفل تحويل الهيكل وتوسيع نطاقه المشاركة الكاملة للمنطقة الأفريقية والمناطق الأخرى التي لا تزال مهمشة في قرارات المجلس، كما سيكفلان غرس القيم التي تشتد الحاجة إليها واستعادة الثقة وتعزيز شرعية عمل مجلس الأمن والإسهام في تحقيق السلام والأمن.

في الختام، يجب على المجتمع الدولي اتخاذ قرارات متضافرة من أجل التوصل إلى حل دائم استنادا إلى المبادئ الدولية المكرسة في الميثاق والقرارات ذات الصلة، وندعو أعضاء المجلس إلى الالتزام بالقواعد والشفافية والمساءلة في استخدام حق النقض.

السيد هاسيناو (ألمانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): جاءت المبادرة باتخاذ القرار 262/76 قبل عامين في ظل ظروف بالغة الصعوبة. فقد شنت دولة دائمة العضوية في مجلس الأمن لديها أسلحة نووية وتملك حق

النقض حربا عدوانية وحشية وغير قانونية ضد جارتها – وهي جارة سبق أن تخلت عن ترسانتها النووية، ثقة منها بأنها ستحظى بالحماية من العدوان بموجب الاتفاقات الدولية والقانون الدولي، لا سيما ميثاق الأمم المتحدة. ولم يتمكن مجلس الأمن من الوفاء بمسؤوليته الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين.

هذه هي خلفية القرار الذي نناقشه هنا والذي شاركت ألمانيا في تقديمه. ونعرب عن امتناننا لليختنشتاين على هذه المبادرة. فمن الواضح، بعد مرور عامين، أن مبادرة حق النقض قد أحدثت تغييرا.

أولا، أدى القرار إلى زيادة شفافية مجلس الأمن وقابليته للمساءلة ومكن الجمعية العامة من المشاركة على نطاق أوسع في مسائل السلام والأمن الدوليين عندما لم يتمكن مجلس الأمن من الوفاء بمسؤوليته الأساسية بسبب استخدام حق النقض. ومن الأهمية بمكان، في هذه الحالات، عدم الاقتصار على إبلاغ عموم أعضاء الأمم المتحدة بأسباب هذا العجز، بل يجب أن تتاح لهم الفرصة للتعبير عن رأيهم في الجمعية العامة.

ثانيا، إن المبادرة تندرج ضمن مسألة أكبر فيما يتعلق بفرض مزيد من القيود على استخدام حق النقض. وتؤيد ألمانيا تأييدا تاما المبادرة الفرنسية – المكسيكية ومدونة قواعد السلوك التي وضعتها مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية واللتين تهدفان إلى وقف أو تفادي الجرائم الفظيعة. وندعو الدول الأعضاء الأخرى إلى تأييد هاتين المبادرتين.

أخيرا، إن الشفافية والكفاءة والمساءلة في الإطار التنفيذي لمجلس الأمن أمور أساسية لفعاليته وشرعيته. ومن هذا المنطق، نرى أن مبادرة حق النقض جزء من الجهود الضرورية الرامية إلى إجراء إصلاح شامل لمجلس الأمن.

السيد فيروتا (رومانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): نؤيد البيان الذي أدلى به اليوم ممثل ليختنشتاين باسم مجموعة مبادرة حق النقض. وأود أن أضيف النقاط التالية.

لقد اتسم العامان الماضيان بعودة استخدام حق النقض. وفي حين أن حق النقض يستمد أصوله من الميثاق نفسه، فلا شك أن هناك مجالًا لمعالجة أكثر اتساقًا للمسؤولية الكبيرة التي تأتي معه وعلاقته بالمساءلة. ونشير إلى أن الجمعية العامة اتخذت بتوافق الآراء القرار 262/76، بشأن مبادرة حق النقض، الذي يدعو الجمعية إلى الاجتماع كلما استخدم حق النقض في مجلس الأمن. ويدل اتخاذه بتوافق الآراء والعدد الكبير من مقدميه على قيمة ذلك القرار وأهميته بالنسبة لجميع أعضاء الأمم المتحدة. وكانت رومانيا أحد مقدمي مشروع القرار.

وما زلنا نؤمن بقيمة تلك الأداة وأهميتها. وهي بمثابة جسر بين مجلس الأمن والجمعية العامة، وتعزز الإحساس بالمساءلة بين الأعضاء الدائمين في المجلس، وتبرز قوة الجمعية. ونأمل أن يتعزز صوت الجمعية العامة على المدى الطويل، وأن تكون هذه المبادرة بمثابة بوصلة أخلاقية تؤدي إلى استخدام أكثر حرصاً ومسؤولية لحق النقض.

وفي نهاية المطاف، فإن مبادرة حق النقض هي أداة إجرائية. ولا يمكن أن تعوض عن غياب الإرادة السياسية أو الرغبة في التصرف وفقًا لمقاصد الميثاق ومبادئه. إن أحكام الميثاق وإطار القانون الدولي الثري الحالي كافيان للتصدي لكامل نطاق التهديدات للسلم والأمن الدوليين. وما نحتاج إليه هو الالتزام الراسخ بقواعد القانون الدولي في جميع الحالات، وزيادة الدعم للمؤسسات الدولية ومجلس أمن يُنظر إليه على أنه يتخذ إجراءات فعالة وشرعية.

وسنكون مقصرين إذا لم نذكر أن مبادرة حق النقض تكمل الجهود السابقة، مثل الإعلان السياسي بشأن تعليق حق النقض في حالات الفظائع الجماعية، الذي بادرت به فرنسا والمكسيك، والذي يهدف إلى أن يتعهد الأعضاء الدائمون طواعية بعدم استخدام حق النقض في حالات الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب على نطاق واسع، وكذلك مدونة قواعد السلوك لمجموعة المساءلة والاتساق والشفافية. ورومانيا تؤيد المبادرتين.

وأخيرا، الفقرة 3 من المادة 27 من الميثاق، التي تنص على أن "يمتنع من كان طرفا في النزاع عن التصويت"، وهي تعبير عن توافق الآراء الذي توصل إليه الأعضاء الخمسة الدائمون ذات يوم، وهي غير مستغلة بشكل كاف.

ولا شك أن استخدام حق النقض يؤثر على قدرة المجلس على التصدي لبعض من أخطر انتهاكات ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وتوفر مبادرة حق النقض ابتكارا تمس الحاجة إليه ونقطة انطلاق لزيادة مساءلة المجلس أمام المجتمع الدولي بأسره. ولا يمكن للمجلس أن يتجاهل الأصوات المتزايدة في القاعة بعد الآن.

السيدة شينو (اليابان) (*تكلمت بالإنكليزية*): يصادف هذا العام الذكرى السنوية الثانية لاتخاذ القرار 262/76، ما يسمى بمبادرة حق النقض. وكما رأينا الاستخدام المتكرر لحق النقض خلال العامين الماضيين، لا يمكننا أن نؤكد بما فيه الكفاية على أهمية تلك المبادرة كآلية لمساءلة مجلس الأمن أمام جميع أعضاء الأمم المتحدة.

وعلى الرغم من الولاية الواضحة للمجلس بوصفه الضامن الرئيسي لصون السلم والأمن الدوليين، فإن الواقع المروع هو أن عضوا دائما قد غزا دولة أخرى ذات سيادة، في انتهاك لميثاق الأمم المتحدة، بينما يحمي مصلحته الوطنية من خلال استخدام حق النقض أو التهديد باستخدامه. وقد شهدت الدول الأعضاء عجز المجلس عن اتخاذ الإجراءات اللازمة بشأن بعض من أهم قضايا اليوم، الأمر الذي قوض بشكل كبير شرعية المجلس والأمم المتحدة ككل. وتتطلب هذه المسألة تصحيحاً.

ومبادرة حق النقض هامة، لكنها إجراء بأثر رجعي، ومن المؤسف، في رأينا، أنها لا تكفي لردع استخدام حق النقض. وتعتقد غالبية الدول الأعضاء أنه من الضروري، كحد أدنى، اتخاذ تدابير للحد من استخدام حق النقض في ظروف معينة. والإعلان السياسي بشأن تعليق حق النقض في حالات الفظائع الجماعية، الذي بادرت به فرنسا والمكسيك، ومدونة قواعد السلوك التي وضعتها مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية فيما يتعلق بإجراءات مجلس الأمن ضد الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب، كلها مبادرات قيمة لذلك الغرض. ونحث جميع الأعضاء الدائمين في المجلس الذين لم يلتزموا بضبط النفس الطوعي في استخدام حق النقض على أن يفعلوا ذلك دون إبطاء، وأن ينفذوه وفقا لذلك بمجرد الالتزام به.

وحق النقض مثال آخر على الاختلال القائم داخل مجلس الأمن علاوة على ديمومة الدول الخمس. ونحن بحاجة إلى إصلاح المجلس في أقرب وقت ممكن حتى يعكس على نحو أفضل واقع اليوم بدلاً من واقع ما قبل 80 عامًا. فلنفعل ذلك معا.

السيدة دانوتيرتو (إندونيسيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر الرئيس فرانسيس على عقد جلسة اليوم. إن إجراء مناقشة بشأن استخدام حق النقض أمر وثيق الصلة بالموضوع، خاصة وأننا شهدنا كيف أن مجلس الأمن، في الأشهر القليلة الماضية، قد شُلّ عن اتخاذ إجراءات عاجلة لإنقاذ الأرواح بسبب استخدام حق النقض. ويجب أن يتغير ذلك، واتخاذ القرار 262/76 في إطار هذا البند من جدول الأعمال خطوة في الاتجاه الصحيح.

وقد مكّنت مبادرة حق النقض جميع الدول الأعضاء من إبداء آرائها بشأن المسائل الصعبة التي لا تحظى بتوافق الآراء في المجلس. ولكن يجب ألا يتوقف الأمر عند هذا الحد. والقرار ليس غاية في حد ذاته. وهو في الواقع وسيلة لتحقيق غاية. واسمحوا لي أن أطرح ثلاث نقاط في هذا الصدد.

أولاً، يجب استخدام القرار لاستعادة مصداقية المجلس. ويجب أن يكون حافزاً للمجلس على حل البند المعني من جدول الأعمال، ويجب أن يوفر مزيداً من الزخم لضمان قيام أعضاء المجلس، ولا سيما أولئك الذين يتمتعون بحق النقض، بولايتهم لمعالجة السلم والأمن الدوليين، وبقيامهم بذلك، يبعثون رسالة واضحة إلى العالم مفادها أن المجلس يعمل بفعالية.

ثانيا، يجب أن يحسن القرار بطريقة أكثر موضوعية دور الجمعية العامة المكمل لمجلس الأمن. ويجب أن تزيد مداولاتنا من تمكين دور الجمعية العامة، وينبغي ألا تسهم في مناقشة إصلاح مجلس الأمن فحسب، بل أيضا في تنشيط الجمعية العامة. وفي هذا الصدد، نرحب بموجزات مكتب رئيس الجمعية العامة بشأن هذا البند من جدول الأعمال، التي لن تعزز الذاكرة المؤسسية للجمعية العامة فحسب، بل ستكون أيضا مدخلات في عملية تنشيط الجمعية العامة، فضلا عن كونها نقطة مرجعية لمجلس الأمن لحل المسألة قيد النظر.

ثالثا، لا ينبغي ولا يمكن استخدام القرار كبديل للمناقشة الجارية بشأن إصلاح مجلس الأمن، بما في ذلك مسألة حق النقض. القرار هو آلية مؤقتة آمنة من الفشل في حين أن حق النقض لم يلغ بعد. وبينما نمضي قدمًا، ينبغي أن يُنظر إلى حق النقض على أنه امتياز عفا عليه الزمن وينبغي إلغاؤه تدريجيًا.

وستحدد فعالية عمل الأمم المتحدة مجمل عمل النظام المتعدد الأطراف. ويجب ممارسة التزام سياسي عالٍ لإصلاح هيئات الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن، لكي تكون أكثر ملاءمة للغرض. وبينما يتعين إحراز تقدم بشأن هذه المسألة في إطار المفاوضات الحكومية الدولية، يتعين علينا أيضًا أن نعبر عن التزامنا الأسمى بإصلاح المجلس والنظام المتعدد الأطراف عموما في ميثاق المستقبل. ويمكن لأعضاء الجمعية أن يطمئنوا إلى التزام إندونيسيا ودعمها المستمر في إعادة تقويم مجلس أمن أكثر ديمقراطية وخضوعا للمساءلة.

السيدة تهذيب – لي (مملكة هولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): باسم مملكة هولندا، أعرب عن امتناننا لعقد هذه المناقشة السنوية بشأن استخدام حق النقض. وقد شاركت مملكة هولندا بفخر في تقديم القرار 262/76، المعروف بمبادرة حق النقض.

نؤيد بيان المجموعة الذي أدلى به ممثل ليختنشتاين، بطل تلك المبادرة الرائعة، وبصفتنا الوطنية أود أن أوضح ثلاث نقاط.

أولاً، تمثل مبادرة حق النقض خطوة محورية نحو تعزيز مساءلة مجلس الأمن فيما يتعلق بمسائل السلام والأمن، لأن مناقشات الجمعية العامة تجري الآن كلما جرى استخدام حق النقض في مجلس الأمن. والأهم من ذلك، فإن حق النقض ليس مجرد امتياز؛ بل هو حقًا مسؤولية. لقد رأينا مزيدا من استخدام حق النقض في الآونة الأخيرة. ويعكس هذا العدد المتزايد من حالات استخدام حق النقض وما تلاه من مناقشات الجمعية العامة مدى إلحاح المبادرة وضرورتها، كما تجلى أيضا في المشاركة النشطة جدا للعديد من الدول الأعضاء في كل مناقشة للجمعية العامة. وإجمالاً، يعكس ذلك بوضوح المطالبة المشتركة على نطاق واسع بمساءلة مجلس الأمن.

ثانياً، تشجع مبادرة حق النقض على زيادة مشاركة الجمعية العامة في مجال السلم والأمن الدوليين، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة. وبينما نقر تماما بالمسؤولية الرئيسية لمجلس الأمن، نعتقد أن للجمعية العامة أيضا دورا هاما تؤديه هنا. وقد يسرت مبادرة حق النقض مناقشات الجمعية العامة بشأن السلام والأمن والإجراءات الممكن اتخاذها عقب استخدام حق النقض في مجلس الأمن. ويسهم ذلك في تعزيز دور الجمعية العامة الضروري للغاية في مجال السلام والأمن، على النحو المبين في الفصل الرابع من الميثاق. وفي هذا الصدد، نثني على التزام الرئيس بإصدار كتيب رقمي عن دور الجمعية في السلم والأمن خلال فترة ولايته. وسيمكّن الدليل الرقمي الجمعية العامة من المشاركة بفعالية أكبر في المسائل المتصلة بالسلام والأمن، وفقًا لميثاق الأمم المتحدة. وبالتالي يمكن أن يكون الكتيب أداة مفيدة للغاية.

وأخيراً، تمثل مبادرة حق النقض تحولاً كبيراً في الديناميات بين مجلس الأمن والجمعية العامة. وقد عزز ذلك علاقة أكثر تكافلاً وتعاضداً في مواجهة تحديات السلام والأمن. والأهم من ذلك أن حق النقض لم يعد ينهي المناقشات أو يخنقها؛ بل إن كلاً من مجلس الأمن والجمعية العامة مدعوان الآن إلى التعاون في الحفاظ على السلم والأمن العالميين. ونحن نعتبر هذا التعاون المتزايد أمراً ضروريًا حقًا.

وفي الختام، تؤكد مملكة هولندا مجددا دعمها الثابت لمبادرة حق النقض. ويمكن لأعضاء الجمعية العامة أيضا أن يعولوا على مشاركتنا النشطة في المناقشات الرامية إلى زيادة تعزيز مساءلة المجلس وتعزيز التعاون بين الجمعية العامة ومجلس الأمن في مسائل السلام والأمن.

السيد كيماني (كينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الرئيس فرانسيس على عقد هذه المناقشة بشأن استخدام حق النقض، عملا بالقرار 262/76.

تؤيد كينيا البيان الذي أدلى به ممثل ليختنشتاين باسم بلدان مبادرة حق النقض.

في 11 نيسان/أبريل (انظر A/77/PV.69)، شجبت كينيا أمام الجمعية التصويت السلبي الذي جرى في مجلس الأمن في 28 آذار/

مارس (انظر S/PV.9591)، فيما يتعلق بتجديد ولاية فريق الخبراء التابع للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1718 (2006)، بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ولاحظنا أنه في غياب خبرة الفريق، ستواجه الدول الأعضاء صعوبة في الامتثال لقرارات المجلس المتعلقة بإخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية، مما يشكل تهديداً كبيراً للسلم والأمن الدوليين.

ونُذكر بالتنازلات الصعبة التي تم التوصل إليها في مؤتمر يالطا في شباط/فبراير 1945، والتي كانت حاسمة في تشكيل الأمم المتحدة وتبنيها للأمن الجماعي. وبالنظر إلى موضوع النقاش الذي دار قبل أسبوعين، لا يسعنا إلا أن نلاحظ أنه بعد بضعة أشهر من يالطا، استُخدمت القنبلة النووية للمرة الأولى والوحيدة في حالة غضب، في هيروشيما وناغازاكي في آب/أغسطس من ذلك العام.

وقد شكل إدخال الأسلحة النووية نقطة تحول في العلاقات الدولية. ومن الموثق جيدًا أن إنشاء الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن مع حق النقض، حدث في وقت لم تكن فيه الآثار الطويلة الأجل للأسلحة النووية مفهومة تمامًا. على سبيل المثال، في عام 1950، أدى اتخاذ قراري مجلس الأمن 82 (1950) و 83 (1950) إلى تدخل عسكري للأمم المتحدة في كوريا، ومحاولة استخدام التهديد النووي كشكل من أشكال الردع، دون نجاح يذكر. ومع ذلك، سرعان ما أصبحت فائدة تلك الأسلحة واضحة. فقد شهدت سنوات الحرب الباردة الأولى بداية سباق التسلح النووي. وكان مبدأ التدمير المتبادل المؤكد الذي تم تطويره خلال تلك الفترة بمثابة استراتيجية ردع قاتمة.

وكل عضو دائم في مجلس الأمن هو الآن قوة نووية. لقد بذلوا جهودًا كبيرة لتطوير عقائد متطورة للاستخدام لردع الهجمات التقليدية الكبرى أو استخدام الأسلحة النووية. وفي الأيام المتوترة للحرب الباردة، أكد خبراء استراتيجيون بارزون للعالم أن تلك الأسلحة ضرورية لتوازن القوى العالمي الذي ندين له بأمننا الجماعي.

ويعتمد مستقبل البشرية من نواحٍ عديدة على ما إذا كانت تلك الأسلحة ستستخدم أم لا من قبل القوى الكبرى، بما في ذلك كل عضو دائم في مجلس الأمن. فهل يجب أن نبقى على حافة الهاوية هذه بشكل دائم؟ علينا أن نأخذ بعين الاعتبار الدور الذي يؤديه حق النقض في الجهود الجادة لتخليص العالم من ذلك التهديد الوجودي، لأنه يمكّن الأعضاء الدائمين من عرقلة الأعمال التي يمكن أن تؤدي إلى نزع سلاح ذي معنى. وبهذه الطريقة، يؤدي حق النقض دوراً حاسمًا في الحوكمة العالمية للأسلحة النووية ويساعد على إدامة تهديد وجودي لكل إنسان.

لذلك نشجع على إجراء تحقيق واسع وعميق في استمرار فائدة حق النقض كأداة حاسمة في الحفاظ على توازن عالمي للقوى. يجب أن ندرس فعاليتها في منع نشوب حرب عالمية، مع أخذ الأثر الرادع للأسلحة النووية بعين الاعتبار. إضافة إلى ذلك، وكجزء من إصلاح مجلس الأمن، سيكون من المفيد تقييم مواقف الدول الأعضاء التي تتنافس على امتلاك حق النقض تجاه استخدام الأسلحة النووية ونزع السلاح.

وفي حين أن حق النقض كثيراً ما يدافع عنه من يمتلكونه كوسيلة لمنع المواجهات المسلحة بين القوى العسكرية الكبرى، فإن دوره في العصر النووي قد يكون مبالغاً فيه. وإذا كان الأمر كذلك، فقد يسهل علينا تبني الاقتراح الفرنسي – المكسيكي الذي يسعى إلى منع استخدام حق النقض من عرقلة قرارات الأمم المتحدة التي تهدف إلى معالجة ووقف الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية.

ويمكننا أيضا أن نصر على أن يشترك جميع الأعضاء الدائمين في المجلس والأعضاء الجدد المحتملين في الفئة الدائمة في معايير قوية لعدم الانتشار النووي ونزع السلاح، وأن يُنظر في مسعاهم في السلوك الحالي للأعضاء الدائمين الجدد المحتملين فيما يتعلق بالسلام والأمن. وتمشيا مع اقتراح الاتحاد الأفريقي، يمكننا أيضا أن ننظر بجدية في إلغاء حق النقض بينما نقوم بإصلاح يجعل المجلس أكثر تمثيلا وديمقراطية وشفافية وخضوعا للمساءلة وفعالية.

وأختتم بياني بالإعراب مجددا عن اعتزازنا بكوننا أحد المقدمين الرئيسيين للقرار 262/76. ونحث الدول الأعضاء على مواصلة

استخدامه كمنصة لاستكشاف أفكار جديدة، وبنفس القدر من الأهمية، المساءلة عن استخدام حق النقض بطرق مبتكرة وجريئة على نحو متزايد.

السيد فرانسا دانيزي (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الرئيس فرانسيس على عقد هذه الجلسة، التي تصادف مرور عامين على اتخاذ القرار 76/262، المعروف بمبادرة حق النقض. وهي توفر فرصة لتقييم تنفيذه. وعملا بالقرار 262/76، أجرت الجمعية العامة عدة مناقشات بشأن استخدام حق النقض في مجلس الأمن. وأثبتت هذه المناقشات أنها جاءت في حينها ومفيدة. وللأسف، لم تتمكن من منع إساءة استخدام حق النقض.

وتمثل مبادرة حق النقض خطوة إلى الأمام في زيادة تمكين الجمعية العامة من تطوير وإبداء وجهات نظرها بشأن المسائل المتصلة بالسلم والأمن الدوليين. وينبغي أن تؤخذ تلك المنظورات في الاعتبار على النحو الواجب في عملية صنع القرار في المجلس، وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

ولئن كانت مبادرة حق النقض تمثل تطورا جديرا بالترحيب في كشف عدم فعالية مجلس الأمن واختلاله الوظيفي، فإنها لا تعالج أحد الأسباب الجذرية الرئيسية لتلك المشكلة، ألا وهو تكوين المجلس الذي عفا عليه الزمن. والواقع أن الاستخدام المتكرر لحق النقض، وهو عرض لا سبب، هو تعبير واضح عن الانقسام الكبير الذي يجعل المجلس غير قادر على التوصل إلى حلول توفيقية وعلى التصرف في النزاعات الكبرى. وسنظل نشهد تآكل شرعية وفعالية مجلس الأمن ما دامت البلدان النامية لا تزال مهمشة ومناطق بأكملها، مثل أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وأفريقيا، غير ممثلة بين الأعضاء الدائمين. ولهذا السبب فإن إصلاح حق النقض وحده لن يحل الشلل أو يصحح عدم فعالية المجلس؛ كما أن توسيع فئتي العضوية أمر حيوي أيضًا. وهذا أمر أساسي لإصلاح حقيقي وحاسم.

ويجب أن نذهب إلى أبعد من ذلك. وينبغي النظر إلى إصلاح مجلس الأمن كجزء من نهج شامل أوسع نطاقا للإصلاح، مع نظرة شاملة ومتكاملة للتغييرات اللازمة في منظومة الأمم المتحدة بأسرها. ويجب فحص كل جهاز من أجهزة الأمم المتحدة الرئيسية وهيئاتها الفرعية وتعديلها لضمان تجهيزها للأغراض المتوخاة منها. وفي مناقشاتنا السابقة على قمة المستقبل لهذا العام، نقوم بتقييم وتحديد المجالات المحددة التي تتطلب تحولاً من أجل معالجة التحديات المتطورة بشكل أفضل في بيئة جيوسياسية سريعة التغير ومتقلبة.

وحتى الإصلاح الشامل للأمم المتحدة لا يكفي، ولا يمكن النظر إليه بمعزل. يجب أن يكون هيكل الحوكمة العالمية برمته مناسبًا للغرض مرة أخرى. نحن بحاجة إلى الطموح والشجاعة السياسية. والبرازيل، بما في ذلك بصفتها الرئيس الحالي لمجموعة الـ 20، ملتزمة التزامًا راسخًا بهذا الإصلاح – إصلاح شامل وتحويلي ومنصف يعزز النظام المتعدد الأطراف لتلبية احتياجات عصرنا. ونشجع بلطف ولكن بحزم جميع أعضاء الأمم المتحدة على الالتزام بهذه المهمة العاجلة.

السيدة شفالغر (نيوزيلندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): لقد انقضى عامان منذ اتخذت الجمعية العامة بتوافق الآراء القرار التاريخي 76/262، "تكليف دائم بعقد مناقشة للجمعية العامة عندما يتم استخدام حق النقض في مجلس الأمن". وخلال الفترة الفاصلة، أدت مبادرة حق النقض دوراً واضحًا وهادفًا في ضمان قدر أكبر من المساءلة بين أجهزة الأمم المتحدة، وفقًا للميثاق. وعلاوة على ذلك، فإن مبادرة حق النقض قد جهزت أعضاء الجمعية العامة على نحو أفضل لممارسة مسؤوليتنا السياسية الجماعية لمعالجة مسائل السلم والأمن الدوليين حال فشل مجلس الأمن في القيام بذلك.

ولم تضع مبادرة حق النقض حدًا لاستخدام حق النقض. فمنذ اتخاذ القرار، استُخدم حق النقض 13 مرة بتواتر متزايد على مدار الـ 12 شهراً الماضية. 13 مرة عدد كبير جداً. وكان لحق النقض آثار حقيقية على صون السلم والأمن الدوليين وعلى الملايين العديدة من الناس في جميع أنحاء العالم الذين يعيشون حاليًا تحت شبح الحرب أو الصراع.

ولطالما كانت نيوزيلندا معارضًا ثابتًا وصريحًا لحق النقض منذ عام 1945. ولم يتغير موقفنا المتمثل في أنه ينبغي ألا يستخدم حق

النقض أبدا. لذلك، ولئن كنا نفضل عدم استخدام حق النقض، يشجعنا أن نرى أن مبادرة حق النقض أدت مع ذلك إلى نتائج ذات مغزى. وفي كل مناسبة استُخدم فيها حق النقض، أصدر مجلس الأمن تقريراً خاصاً، وفي كل مناسبة كان من استخدم حق النقض يمثل أمام الجمعية العامة لشرح الأسباب التي دفعته إلى ذلك. وقد شاركت الدول الأعضاء بنشاط وبعدد كبير في مناقشات مبادرة حق النقض، مما يدل على الأهمية القصوى التي يوليها الأعضاء لصون السلم والأمن الدوليين.

وفي مواجهة احتمال استمرار الشلل في مجلس الأمن في العديد من قضايا السلم والأمن الدوليين، تعتقد نيوزيلندا اعتقادا راسخا أنه يجب علينا مضاعفة جهودنا لحماية مصداقية الأمم المتحدة. وباعتبارنا مؤيداً فخوراً لمبادرة حق النقض، فإننا نعمل عن كثب مع الشركاء للنظر في السبل التي يمكن من خلالها تعزيز مساءلة مجلس الأمن وفعاليته في النهوض بمسؤولياته الأساسية. وفي هذا الصدد، نؤيد تماما البيان الذي أدلى به ممثل ليختنشتاين هذا الصباح.

ونحن نؤيد الجهود الرامية إلى زيادة نشر مبادرة حق النقض من خلال عمليات أخرى جارية وأن تتخذ الجمعية العامة إجراءات، مثل اعتماد التوصيات والمنتجات في الظروف التي فشل فيها مجلس الأمن في القيام بذلك.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الرئيس فرانسيس على عقد هذه المناقشة الهامة.

كان من دواعي سرور الولايات المتحدة المشاركة في تقديم القرار 262/76 في عام 2022، وكان من دواعي ارتياحها أنه اتخذ بتوافق الآراء. وما زلنا نعتقد أن مبادرة حق النقض ابتكار مهم لزيادة الشفافية والمساءلة في مجلس الأمن. والدول الخمس الأعضاء في الأمم المتحدة التي مُنحت حق النقض في مشاريع القرارات في مجلس الأمن تتحمل مسؤولية خاصة. وتتيح مبادرة استخدام حق النقض للعضو الذي استخدم حق النقض ضد مشروع قرار فرصة لتوضيح موقفه أمام الجمعية العامة بكامل هيئتها، كما تتيح لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة فرصة للتعبير عن آرائها بشأن حق النقض الذي تم استخدامه.

وقد شاركت الولايات المتحدة بنشاط في تنفيذ القرار 262/76. وفي عام 2022، أعدت الولايات المتحدة المشروع الأول للتقرير الخاص بشأن استخدام حق النقض، كما هو مطلوب في ذلك القرار، لأن أول استخدام لحق النقض بعد اتخاذه كان أثناء رئاسة الولايات المتحدة للمجلس. والولايات المتحدة يسرها أن ترى أن المجلس قد اتبع باستمرار ممارسة إعداد وتقديم هذه التقارير الخاصة في كل مرة يتم فيها استخدام حق النقض، بغض النظر عن الدولة العضو التي تستخدم حق النقض. واغتنمت الولايات المتحدة أيضا الفرصة لتعليل استخدام حق النقض عندما تعقد اجتماعات تحت رعاية مبادرة حق النقض أو أثناء اجتماعات الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة.

ونحن ندرك أن حق النقض مثير للجدل في بعض الأحيان. ولهذا السبب تكتسي مبادرة حق النقض أهمية بالغة لزيادة الشفافية والمساءلة بشأن أحد أكثر جوانب عمليات مجلس الأمن إثارة للجدل. ونتطلع إلى مواصلة المشاركة بصراحة وانفتاح في هذه القضية الصعبة.

رفعت الجلسة الساعة 13/00.